

يذهب العديد من الباحثين — كما سبق و أشرنا — إلى اعتبار النظام الدولي المستوى المناسب للتحليل في دراسة العلاقات ككل، حيث يعتبر كل من والتر Waltz و جيلبن Gilpin أن النظام الدولي هو الذي يحدد سلوك الدول، لذلك كان لازماً علينا في البداية أن نحدد الخصائص العامة للنظام الدولي بعد الحرب الباردة. و يشير تعبير تغيرات ما بعد الحرب الباردة في هذه الدراسة إلى: الانتقال إلى نظام غير ذاك الذي كان سائداً في فترة الصراع الأيديولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفييتي، و رغم حديث العديد من الباحثين عن التحول إلى نظام دولي — أو كما يسميه البعض "عالمي" — جديد إلا أن تأكيد ذلك يلزم الإجابة عن الأسئلة التي طرحها ستانلي هوفمان Stanley Hoffmann و والتر حول مؤشرات الانتقال إلى هذا النظام.

يرى هوفمان أن بداية أي نظام دولي جديد تظهر عندما تتوفر إجابة جديدة لأي سؤال من الأسئلة التالية:

- ما هي الوحدات الأساسية للنظام الدولي ؟
- ما هي الأساليب السائدة بين هذه الوحدات في تفاعلها البيئي بقصد تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية ؟
- ما الذي تستطيع أن تفعله هذه الوحدات تجاه بعضها البعض من خلا مختلف مقدراتها العسكرية و الاقتصادية ؟ (1)

أما والتر فيطرح سؤالاً آخر يبدو أكثر عمقا حيث يقول:

" ما هي التغيرات التي تحدث تغييراً جوهرياً في النظام السياسي الدولي إلى درجة أنها تجعل من طرق التفكير القديمة غير مناسبة للأوضاع الجديدة؟" (2)، و يجيب: " إن التغيرات التي تحدث خارج النظام نفسه يمكن أن تغيره، أما التغيرات التي تحدث ضمنه فلا تتسبب في تغييره، فالتغيرات التي تحدث ضمن إطار النظام تحدث في كل الأوقات، بعضها مهمة و بعضها غير مهمة...، ثم يأتي إلى القول: " إن تغيرات القطبية العالمية مثلاً أثرت على كيفية حفظ الدول لأمنها، لقد كانت التغيرات في

(1) زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة**، الطبعة الأولى، دار الرواد، طرابلس، ليبيا، 2002. ص 394 - 395.

(2) كنيث والتر، مرجع سابق، ص 05.

مجال التسلح و القطبية تغيرات كبيرة بسبب انتشار تداعياتها عبر النظام، و مع ذلك فإنها لم تحدث تحولا في البنية⁽¹⁾.

أي أن السمة الأساسية و هي البنية الفوضوية للنظام الدولي لم تتغير. و يتفق جوزيف ناي مع هذه الرؤية في تصوره لعالم ما بعد الحرب الباردة — و يبدو تصوره وسطيا نوعا ما — حيث يقول:

" هناك بالفعل نظام عالمي جديد بمعنى انهيار النظام العالمي ثنائي القطبية، لكن الأصل أنه كان نظاما معمولاً به في ظل النظام الدولي الفوضوي " (2)

أمام هذا الجدل، يظهر مدى الاضطراب و عدم الاستقرار الذي يميز هذه المرحلة الجديدة، مما يعقد على الباحث الاسترشاد بأطر نظرية تقليدية لدراسة و تفسير وضع دولي جديد مازال في إطار التشكل، وهذه حقيقة لا يجب أن نغفلها رغم افتراضنا للقدرة التفسيرية للمداخل النظرية المقترحة في دراستنا. و سنحاول في هذا الفصل اختبار فرضيات التفسيرات النسقية الدولية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي من خلال ثلاثة محاور:

المبحث الأول: تحليل البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة.

المبحث الثاني: موقع السياسة الخارجية الأمريكية و الصراع العربي الإسرائيلي من التغيرات الدولية الجديدة.

المبحث الثالث: تفسير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في إطار المتغيرات النسقية.

(1) نفس المرجع، 06.

(2) جوزيف ناي، مرجع سابق، ص 261.

المبحث الأول : تحليل البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة :

نقصد بتحليل البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة ، توصيف ورصد الأبعاد الجديدة التي ميزت الواقع العام للعلاقات الدولية عقب فترة نحو أربعة عقود من الصراع الأيديولوجي بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، وكما هو معروف فقد كانت نهاية هذا الصراع مرتبطة بشكل كبير بزوال أحد أطرافه (*) وهو الاتحاد السوفيتي .

كانت بداية خروج الاتحاد السوفيتي من لعبة الصراع الدولي على مناطق النفوذ في العالم مع مجيء ميخائيل غورباتشوف Mickaël Gorbatchev إلى رأس السلطة سنة 1985، حيث قام بإدخال العديد من الإصلاحات على مستوى السياسة الداخلية و السياسة الخارجية في إطار تبني سياسة ما يعرف بـ: الغلاسنوست glasnost و البريسترويكا perestroïka (**). وكان ذلك مؤشرا واضحا لبداية نهاية أو التخلي عن الأيديولوجية السوفيتية التقليدية سياسيا واستراتيجيا، وقد عجل النهج الذي اتبعه جورباتشوف بنهاية الحرب الباردة خاصة عندما تخلى في سياسته الخارجية عن فكرة منافسة الولايات المتحدة في أوروبا حيث وجد أن ذلك مكلف جدا ويتعدى كثيرا المكاسب التي يسعى الاتحاد السوفيتي إلى تحقيقها.

كان للتوجهات السوفيتية الجديدة تأثيرها الواضح والعميق على دول أوروبا الشرقية التي أضحت متحفزة لفكرة الاستقلال عن القطب الاشتراكي وقد كان لها ذلك ، والملاحظ أن انهيار الشيوعية في أوروبا شكل حدثا تاريخيا ربما تتجلى عظمتة وخطورته على نحو أكبر في حقيقة أن أحدا لم يستطع أن يتنبأ به أو يتوقعه، هذا فضلا عن أنه تم دون مظاهر عنف داخلي أو خارجي (1)، ومن جهة أخرى يعتبر هذا الحدث أهم مؤشر على نهاية الحرب الباردة ، وذلك راجع إلى أن أصول الحرب الباردة كانت متصلة إلى حد كبير بتقسيم أوروبا بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، لذلك يمكن أن يؤرخ لنهاية هذه الحرب بنهاية هذا التقسيم في 1989 ، فعندما لم يلجأ الاتحاد السوفيتي إلى القوة لتأييد الحكومة الشيوعية في ألمانيا الشرقية، وباحتراق

(*) يقول كينيث والتز: " إن الحرب الباردة انتهت حسيما افتراضته الواقعية النبوية، وقد قمت قبل بضع سنوات بالكتابة عن أن الحرب الباردة متجذرة بقوة في السياسة الدولية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، و ستستمر ما دامت البنية الدولية باقية على ما هي عليه. وهذا ما حصل، ولم تنته الحرب الباردة إلا عندما اختفت القطبية الثنائية في العالم". أنظر: كينيث والتز، مرجع سابق، ص 55 - 56.

(**) " الغلاسنوست " كلمة روسية تعني المكاشفة وهي تقضي بالمزيد من حرية التعبير و الصحافة و الاهتمام بحقوق الأفراد، أما " البريسترويكا " فتعني إعادة البناء و الإصلاح الاقتصادي و ما يتبع ذلك.

(1) مارسيل ميرل، العلاقات الدولية: حساب ختامي، ترجمة : حسن نافعة، الطبعة الأولى. دار العالم الثالث، القاهرة، مصر، 1999. ص 125.

الجموع الحاشدة لسور برلين في نوفمبر 1989 يمكن القول بان الحرب الباردة قد انتهت (1) ،
وفي تعبيره عن نهاية الحرب الباردة يقول تشارلز كراوثر:

" كانت انتهاء لكل شيء، للشوعية ، للاشتركية ، للحرب الباردة ، للحروب
الأوروبية ، لكن نهاية كل شيء هي بداية ... " (2).

هذه البداية الجديدة التي تحدث عنها كراوثر تعكس في حقيقة الأمر الخصائص العامة للبيئة
الدولية الجديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وما طرأ عليها من تغيرات نسبية أو جذرية،
سطحية أو عميقة، على مستويات متعددة، وسوف نتبين ذلك من خلال تحليلنا لهذه البيئة من
حيث :

1 - بنية وفواعل النظام الدولي.

2 - قيم النظام الدولي والتفاعلات الدولية السائدة .

المطلب الأول : من حيث بنية وفواعل النظام الدولي :

الفكرة السائدة في مرحلة الحرب الباردة هي أن النظام الدولي من حيث البنية — إضافة إلى
الاضطراب والطبيعة الفوضوية للنظام — هو نظام أحادي القطب، أما بالنسبة لفواعل هذا النظام
فقد طرأت تغيرات عميقة أدت إلى تراجع مكانة الدولة لصالح فواعل جديدة فوق مستوى الدولة
وأخرى دون مستوى الدولة. هذا الرأي الذي يبدو سائدا في العديد من الكتابات التي نشرت
حول العلاقات الدولية، ينظر إليه بعض الدارسين على أنه يفتقر إلى الدقة والتحديد، وهذا ما
سنعالجه فيما يلي :

أولا : بالنسبة لبنية النظام الدولي :

تحدد بنية النظام الدولي وتفهم من خلال معرفة وضع القوى الأساسية المكونة لهذا النظام ،
فالنظام الذي كان سائدا في مرحلة الحرب الباردة متفق عليه على أنه نظام ثنائي القطبية، حيث
تبرز سيطرة القوتين العظمتين على مجمل التفاعلات الدولية، بينما تختلف الآراء حول حالة النظام
الدولي في فترة التسعينات من القرن الماضي بين من يرى بأنها حالة أحادية قطبية مهيمنة الولايات
المتحدة ، وبين من يرى بأن فترة التسعينات كانت فترة انتقالية للنظام الدولي من ثنائية قطبية تؤكد
انتهائها بنهاية الحرب الباردة ونظام آخذ بالتشكل، لذلك أطلق على هذه الفترة بأنها فترة السيوالة

(1) جوزيف ناي، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية و التاريخ. مرجع سابق، ص 171.

(2) هادي قبسيس، مرجع سابق، ص 25 .

الدولية international liquidity⁽¹⁾ ، ويعني مفهوم السيولة الدولية بأن النظام الدولي يتسم بأنه تحت التشكل ولم يتأكد بعد من انتقاله إلى هيمنة قطب واحد أو نظام متعدد الأقطاب أو أي شكل آخر .

يبدو أن هذا التصور صحيح إلى حد ما، لكن نرى أنه يصدق إذا طبقناه على فترة قصيرة جدا من تاريخ العلاقات الدولية تمتد من نهاية الحرب الباردة إلى نهاية حرب الخليج الثانية، حيث جاءت أزمة الخليج على إثر غزو العراق الكويت في أوت 1990 ، وعلى اعتبار أن ذلك فيه تهديد صريح لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية قامت هذه الأخيرة بتشكيل تحالف دولي ضد العراق عبر استصدار قرار مجلس الأمن الدولي الشهر 678 بتاريخ 1990/11/29 تحت الفصل السابع الذي يجيز استخدام القوة العسكرية ضد العراق حتى ينسحب من الكويت ، وانتهى ذلك بتحرير الكويت وفرض الحصار على العراق. فكانت حرب الخليج أول أزمة دولية تحدث في ظل تحسن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على اثر انتهاء الحرب الباردة ، وبغض النظر عن الأسباب والدوافع التي أدت إلى نشوب الأزمة وحقيقة ما يقال من استدرج الولايات المتحدة لصدام حسين ، فان المؤكد هو أن الأحداث التي تلت الغزو العراقي للكويت والنتائج المترتبة عن حرب الخليج الثانية كان لها عميق الأثر في صياغة وضع جديد و غير مسبوق للنظام الدولي⁽²⁾ ، وفي هذا الصدد هناك من يرى بان أزمة الخليج وتداعياتها تندرج تحت المتغيرات الرئيسية التي تركت أثارها على مجريات السياسة الدولية، بل تعتبر المنعطف الذي التوتّ عنده مسيرة النظام العالمي⁽³⁾.

لقد كان لهذا الحدث (حرب الخليج) الذي بدأ إقليميا وانتهى عالميا عاكسا لفرضية أن النظام الدولي اتجه حتما نحو الأحادية القطبية ، فالاتحاد السوفيتي لم يكن وضعه يسمح له بحماية العراق أو التغطية على غزو الكويت في مواجهة الولايات المتحدة، ولذلك فإن قبول الاتحاد السوفيتي لقرار مجلس الأمن المقترح من قبل الولايات المتحدة آنذاك بشأن إمكانية استخدام القوة المسلحة ضد العراق لإجباره على الخروج من الكويت ما لم يبادر بالانسحاب الفوري والسلمي، كان بمثابة الإعلان الصريح عن انهيار الثنائية القطبية وخروج القطب السوفيتي من المنافسة وبداية

(1) جمال زهران ، منهج قياس قوة الدولة و احتمالات تطور الصراع العربي - الإسرائيلي، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان ، ديسمبر 2006 . ص 177.

(2) عبد الله هوداف ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل في إطار الصراع العربي الإسرائيلي. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2002-2003 ، ص 96 .

(3) زايد عبيد الله مصباح ، مرجع سابق ، ص 389 .

الانفراد الأمريكي بالنظام الدولي، وقد تأكد ذلك بشكل حاسم بعد الاستخدام الأمريكي الفعلي للقوة العسكرية تحت مظلة الأمم المتحدة في 16 جانفي 1991 حتى تم إجبار العراق على الخروج من الكويت في نهاية شهر فيفري 1991، وتأكد هذا الوضع الدولي الجديد أكثر بالإعلان الرسمي عن تفكك الاتحاد السوفيتي في نهاية ديسمبر 1991⁽¹⁾.

وعلى العموم فإن التصور الأقرب إلى التأصيل العلمي الصحيح هو أن التغيرات التي شهدتها النظام الدولي والمتمثلة في كسر حدة التنافس الدولي الأيديولوجي، و انكسار ميزان القوى الدولي الثنائي بخروج الاتحاد السوفيتي من ساحة المنافسة، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالريادة العالمية، كانت مصاحبة لحدث إقليمي دولي مهم هو الغزو العراقي للكويت ثم الطريقة التي انتهت بها أزمة الخليج، هذه الأخيرة التي كانت كاشفة لهذه التحولات⁽²⁾، وبهذا يمكن أن نقول بأن النظام الدولي تجاوز مرحلة السيولة الدولية التي أشرنا إليها سابقا ليتبلور بشكل جلي نظام الأحادية القطبية تحديدا بعد نهاية حرب الخليج الثانية^(*).

ثانيا : بالنسبة لفواعل النظام الدولي :

الرأي التقليدي السائد في العلاقات الدولية هو أن الدولة هي الفاعل الأساسي بل والوحيد في التفاعلات الدولية المختلفة على الأقل منذ نشأة ما يعرف بالدولة القومية ، غير أن الواقع والظروف الدولية بعد الحرب الباردة وما أعقبها جعل هذه الوحدة الدولية الأساسية تتعرض لشبه امتصاص تحتي من قبل الجماعات العرقية وحركات التحرر الانفصالية على غرار ما حدث للاتحاد السوفيتي ، وضغط فوقي من قبل فواعل فوق دولية عرفت ارتفاعا متزايدا في المرحلة الجديدة ، وفي مستوى آخر أثبت الواقع أن بعض الفواعل غير الدولية الجديدة ذات تأثير يفوق تأثير القوى العظمى من حيث التهديد والقدرة على الوصول إلى الأهداف الحيوية للعدو على غرار ما أحققته تنظيم القاعدة بالولايات المتحدة الأمريكية ، وهو أمر عجز عنه الاتحاد السوفيتي طيلة الحرب الباردة. و على هذا الأساس برزت الفرضية الجديدة القائلة بتراجع دور الدولة لصالح فاعلين آخرين .

(1) جمال زهران، مرجع سابق، ص 176 .

(2) - نفس المرجع السابق ، ص 177 .

(*) هناك جانب آخر مهم مرتبط ببنية النظام الدولي وليس المقصود به شكل وهيكل النظام ، وإنما يرتبط **بمبدأ البنية** الذي أشار إليه **والتر waltz** حول ما إذا كان النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة نظاما فوضويا أم هيراركيًا أم نظاما قائما على مبدأ التساوي بين الأطراف . وهنا يذهب أغلب الدارسين إلى القول بفرضية **الفوضى** في النظام الدولي الجديد كمتغير ثابت - على الأقل بالمفهوم الذي قدمه **هيدلي بول hedley bull** - أنظر: الفصل السابق من هذه الدراسة، ص

يقول عالم الاجتماع الأمريكي دانيا بال Daniel Bell: "إن الدولة المعاصرة قد أصبحت أكبر من المشاكل الصغيرة و أصغر من المشاكل الكبيرة"⁽¹⁾، وذلك راجع للضغط المزوج داخليا وخارجيا ونتيجة ذلك على أداء الدولة لوظائفها ، لكن هل تصدق فعلا فرضية التعددين القائلة بأن الدولة في هذه المرحلة في تآكل مستمر وتتجه بشكل كبير نحو فقدان دورها التقليدي ؟ .

إن القول بتراجع مكانة الدولة يثير التباساً عند تفسير ظاهرة زيادة عدد الدول في المنظومة الدولية، فعدد الدول التي انضمت إلى الأمم المتحدة خلال الفترة من 1955 إلى 1970 هو أقل من عدد الدول التي انضمت إلى الأمم المتحدة خلال الفترة من 1985 إلى 2000 (34 دولة مقبل 40 دولة)⁽²⁾، كما أن الحركات الانفصالية والتحررية التي تظهر داخل الدول ثم تنفصل عنها ما تلبث أن تتخذ أشكال دول جديدة وتطلب العضوية في الأمم المتحدة ، كما حدث على سبيل المثال مع العديد من الجمهوريات التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي ، وهذا يعكس حقيقة أن وجود الدولة كضرورة بشرية واجتماعية أمر لا غنى عنه، بل إنها الشكل النهائي والأهم الذي تسعى إلى تحقيقه مختلف التجمعات البشرية كإطار تمارس من خلاله دورها في المجتمع الدولي، وهذا في الواقع ضد فكرة تراجع مكانة الدولة .

بالنسبة للتأثير الفوقي على الدولة والآتي من المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات وغيرها، فإن هذه الأخيرة في حقيقة الأمر لا يمكن أن تعبر إلا عن إرادات ومصالح الدول التي كونتها والدول المهيمنة فقط، إذ لا وجود للمنظمات الدولية في غياب الدول المكونة لها ، وهيئة الأمم المتحدة هي منظمة فوق دولية أنشأتها الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية والتي تسيطر على مجلس الأمن، وبعد الحرب الباردة ، فإنه رغم الترويج للدور الذي يمكن أن تلعبه هيئة الأمم عالميا إلا أن الواقع أثبت أنه غالبا ما كانت الهيئة أداة لإضفاء الشرعية على العديد من السلوكات العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة، أو وسيلة لمعارضة أي من القرارات التي تكون في غير صالحها أو ضد حلفائها عن طريق اللجوء إلى حق النقض .

من جهة أخرى يمكن أن نلاحظ أن الدول قد تتنازل عن جزء من سيادتها بدافع مصلحتها القومية كما هو الحال مثلا بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي ، و رغم أهمية ومكانة الاتحاد الأوروبي

(1) - وليد عبد الحي وآخرون ، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، مرجع سابق ، الطبعة الأولى. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002. ص 22 .

(2) نفس المرجع، ص 16.

نجد بعض الدول الأوروبية تعارض بعض سياسات الاتحاد إذا رأت أن ذلك يتعارض مع جانب من مصالحها سواء تعلق ذلك بالعملة الموحدة ، أو الدستور الموحد، أو الدفاع المشترك... الخ. فالمنظمات الدولية إذن مهما كانت أهميتها و مجالها، فإن فعاليتها تبقى مرتبطة بإرادات الدول المكونة لها، و تبقى سيادة الدولة ومصالحها القومية الهدف النهائي لانخراطها في أي شكل من أشكال التنظيم أو التكتل الإقليمي أو الدولي .

إذن يجب أن نعترف بأن هناك أشكال جديدة للوحدات و الفواعل الدولية ذات تأثير معين في مجالات مختلفة، لكن هذا لا يعني مطلقا إلغاء وجود دور أساسي الدول، كما أن الدولة بعدما كانت **الفاعل الوحيد** في العلاقات الدولية، فإنه في فترة ما بعد الحرب الباردة قد أصبحت **فاعلا** واحدا أساسيا إلى جانب أشكال جديدة لفاعلين آخرين على درجة من الأهمية تضاهي أو تفوق دولاً أعضاء في النظام الدولي من حيث التأثير والفاعلية.

المطلب الثاني : من حيث قيم النظام الدولي والتفاعلات الدولية السائدة :

أردنا أن نربط بين قيم النظام الدولي والتفاعلات الدولية السائدة بعد الحرب الباردة ، لأنه يفترض أن للقيم السائدة في النظام الدولي أثر واضح وكبير في بلورة نمط معين من التفاعلات بين وحدات هذا النظام، كما أن طبيعة هذه التفاعلات من الناحية الواقعية تؤكد أو تنفي سيطرة قيم معينة على مجمل المنظومة الدولية.

أولا : قيم النظام الدولي :

أدت نهاية الحرب الباردة إلى طرح جدل فكري ونقاش أكاديمي واسع بين دارسي العلاقات الدولية حول مستقبل ومصير العالم بعد انتهاء الصراع الأيديولوجي، وما تبع ذلك على المستويات الفكرية والاقتصادية والاجتماعية من تغيرات حول مميزات وخصائص النظام الدولي الجديد، ونتيجة للطريقة التي انتهت بها الحرب الباردة ذهب البعض من المفكرين الأمريكيين مثل **فرانسيس فوكوياما Francis fukuyama** إلى القول **بنهاية التاريخ**، حيث استعاد ما صوره الفيلسوف **هيغل** عندما تعلق الأمر بانتصار نابليون في معركة " إينا " ، كون ذلك انتصار فكرة الثورة الفرنسية على الكنيسة والإقطاع، وسحب **فوكوياما** هذه الصورة على أزمة الشيوعية واعتبرها مرة أخرى **نهاية للتاريخ**⁽¹⁾، و من ثم بات جليا أن الأسس الفكرية للأنظمة الفرعية بعد

(1) انظر: عليي موني ، **السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2001 - 2002 ، ص 15 .

انهيار الاتحاد السوفييتي ستفسح المجال لليبرالية والاقتصاد الحر والديمقراطية الرأسمالية كإطار للمنظومة القيمية الدولية الجديدة، وقد لخص فوكوياما ذلك بقوله: " إن الخاتمة غير المصحوبة بإراقة الدماء للحرب الباردة قد بشرت بنهاية التاريخ ، حيث ستتحالف جميع دول العالم ضمن نموذج غربي ليبرالي من الرأسمالية الديمقراطية" (1). و يقول في موضع آخر: "...ربما لا يكون ما نشهده هو مجرد نهاية للحرب الباردة ، أو انتهاء فترة معينة من تاريخ ما بعد الحرب الباردة ، بل التاريخ ذاته، أي نهاية التطور الأيديولوجي للبشرية كلها وتعميم الديمقراطية الغربية ، كشكل نهائي للسلطة على البشرية جمعاء" (2).

كان لهذه التصورات النظرية مداها في الواقع — إلى حد ما — ، فأوروبا الشرقية التي كانت تحت السيطرة السوفيتية المباشرة اتجهت نحو اقتصاد السوق وتبني النهج الديمقراطي الغربي، وسرعان ما انتشرت هذه القيم الليبرالية الغربية الرأسمالية في أغلب دول العالم في ظل تراجع القيم الاشتراكية، وقد لعبت مؤسسات التمويل الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصناديق التمويل الإقليمية المنتشرة في مناطق مختلفة تمثل امتداد لمؤسسات التمويل الدولية دورا بارزا في نشر القيم المنتصرة بعد الحرب الباردة، هذا فضلا عن إنشاء منتديات عالمية لنشر القيم الديمقراطية، وفي مقدمتها منتدى **دافوس بـ:سويسرا** الذي يُعقد سنويا لهذا الغرض، وقد بدأ يُعقد بعض جلساته في دول عربية بهدف الترويج لهذه القيم على أوسع نطاق (3). ويمكن تلخيص مظاهر التغير في منظومة القيم الدولية بعد الحربي الباردة في مسارين أو محورين أساسيين هما :

أ - انهيار الشيوعية : و الذي يعد من أهم المفارقات التي حملتها نهاية الحرب الباردة بسقوط العامل الأيديولوجي كمحدد للسياسة الدولية، والذي تمثل في سقوط الفكر والقيم الماركسية — اللينينية ومعها النموذج المتمثل في الاتحاد السوفييتي، وتبني روسيا والجمهوريات السوفيتية سابقا المنظومة القيمية الغربية .

ب - انتصار الديمقراطية: إذ بالمقابل كان هناك مسار تصاعدي تمثل في تزايد التحول إلى الديمقراطية وزيادة درجة مشاركة الشعوب في تقرير مصيرها السياسي خاصة الدول الجديدة التي انبثقت عن انهيار الاتحاد السوفييتي.

(1) نيكولاس غايات ، **قرن أمريكي آخر** ، ترجمة: رياض حسن ، الطبعة الأولى . دار الفارابي ، لبنان ، 2003 ، ص 212 .

(2) محمد سعدي ، **مستقبل العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى. م د و ع، بيروت، جوان 2006، ص 47 .

(3) جمال زهران ، مرجع سابق ، ص 181 .

ولقد لخص الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش - وهو الذي شهد فترة رئاسته المرحلة الانتقالية للنظام الدولي - ذلك بقوله :

" إنه نظام دولي جديد .. حقبة جديدة خالية من التهديد باستخدام الإرهاب ، أكثر قوة في متابعة العدل ، وأكثر أمنا في السعي نحو السلام ، عهد يمكن فيه للأمم الشرق والغرب والشمال والجنوب من أن تزدهر في رخائها ومن العيش في تجانس ... ، و اليوم يصارع النظام الدولي الجديد لكي يولد عالم مختلف تماما عن الذي تعرفه حيث يستبدل فيه حكم الفرض بحكم القانون ، عالم تدرك فيه الأمم المسؤولية المشتركة للحرية والعدالة ، عالم يحترم فيه القوي حقوق الضعيف " (1) .

ويُفترض في هذا السياق - بناء على التصور الذي قدمه جورج بوش - إن عالم ما بعد الحرب الباردة لا بد أن تتحقق فيه مجموعة من الفرضيات بناء على توجهات ومذهب الطرف المنتصر في هذه الحرب والتي منها :

- تحقيق الأمن والسلام والاستقرار والعدالة على مستوى عالمي .

- تكامل وتوافق المصالح والأهداف بين مختلف دول العالم نتيجة تغير ترتيب عناصر القوة و بروز دور العامل الاقتصادي في دعم انتشار المداخل السلمية للعلاقات الدولية من خلال المسارات التكاملية والتكتلات الاقتصادية .

- ازدهار الأداة الدبلوماسية وحل النزاعات ومعالجة الأزمات والمشاكل الدولية بالطرق السلمية ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، و جميع هذه التصورات المثالية تتحقق في إطار فرضية اشمل هي فرضية: السلام الديمقراطي (*) التي روج لها بشكل واسع بعد الحرب الباردة ، وهذا ما يقودنا إلى التساؤل عن واقع التفاعلات السائدة بعد الحرب الباردة حتى نتبين مدى صدق هذه الافتراضات .

(1) - عليلي موني ، مرجع سابق ، ص 16 .

(*) كانت نظرية السلام الديمقراطي (pax-democretica) موضوع عدة أبحاث في السبعينات، إلا أنها لم تعرف تطورا مهما حتى التسعينات من القرن الماضي، ويعتبر إيمانويل كانط مرجعا أساسيا لهذه النظرية، حيث يعتقد أن السلام سيكون مضمونا حين تتحقق مجموعة من الشروط منها :

- أن على الدول أن تصبح جمهوريات ومجتمعات سياسية تحترم حقوق الإنسان و تتوافق داخلها بشكل متناغم في إطار ثلاثية الفردانية - الحرية - النظام الاجتماعي . - و أن هذه الجمهوريات عليها أن تعقد فيما بينها اتحادا سلميا ضد الحرب . - وأخيرا يجب إنشاء قانون دولي يضبط هذا الاتحاد السلمي ويحدد العلاقة بينه وبين الدول الأخرى، ويكون ذا اتجاه كوسموبوليتاني (عالمي) ينطبق على كل فرد لا بصفته مواطنا داخل الدولة ، بل بصفته مواطنا عالميا .

وهذه النظرية كان قد بنا عليها ويلسون مبادئه الأربعة عشر الشهيرة التي تعتبر من أسس النظرية المثالية وتبقى مقارنة هذه النظرة بالواقع هي العاكس الحقيقي لمدى صدقية هذه الفرضيات .

لتفصيل أكثر حول هذه الأطروحات، انظر : محمد سعدي ، مرجع سابق ، ص 57 - 58 .

ثانيا : التفاعلات الدولية السائدة :

إن الأحداث والتغيرات المتتالية التي شهدتها العالم بشكل متسارع خلال نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات من القرن الماضي قد تركت أثرها الواضح على معادلة التفاعلات الدولية، ويُظهر لنا واقع النظام الدولي في ظل البنية والقيم السائدة الجديدة أنها عبارة عن نسق ينطوي على صراع أو تعاون في مستويات مختلفة، ففي المستوى الأعلى نجد أن هناك صراع على مركز النظام الدولي أو ما اصطلح عليه في أدبيات العلاقات الدولية بالقطب الدولي، وفي مستوى آخر (المستوى المتوسط) نجد تنافسا بين الأقاليم على احتلال مركز الإقليم القطب، أي الإقليم الأكثر أهمية في العالم، وفي المستوى الثالث تتنافس الدول داخل كل إقليم من أجل احتلال مركز الدولة الأهم في ذلك الإقليم أو ما يسمى بالقطب الإقليمي (1).

في هذا الإطار اختلفت الآراء حول العامل المحدد في هذه التفاعلات طبقا لإمكانية تغير ترتيب عناصر القوة في العلاقات الدولية بين العسكري والاقتصادي، وبناء على ذلك برزت فرضية أن الصراع الدولي تراجع من النمط الأيديولوجي السياسي والذي يعتمد بشكل أساسي على أدوات القوة العسكرية، إلى النمط الاقتصادي القائم على تبادل المصالح الاقتصادية وصراع الأسواق والاقتصاديات المختلفة على المستهلك في العالم (2)، وسنحاول فيما يلي معرفة مدى تراجع العامل العسكري لصالح العامل الاقتصادي في التفاعلات الدولية الجديدة .

يذهب **كيسنجر Kissinger** إلى أن المصير الرهيب للاتحاد السوفييتي كان وراء استحالة الاستمرار في بناء القوة العسكرية وإهمال عوامل القوة الاقتصادية في عصر بدأ يشهد ثورة كبرى في الاقتصاد والتكنولوجيا والاتصالات (3) ، إضافة إلى تكاليف بناء القوة العسكرية التي تتعدى بعدة إضعاف تكاليف القوة الاقتصادية، فضلا عن أن تحقيق الأهداف الاقتصادية وما يتعلق برفاهية الأفراد والمجتمعات وأمنهم الاقتصادي قد بات في أعلى مرتبة على سلم أولوياتهم، خاصة بعد نهاية خطر الصراع الأيديولوجي الذي كان مسيطرا وموجها لنمط التفاعلات الدولية السابق، حيث زادت آمال تحقيق السلم والأمن على نطاق عالمي، وصاحب ذلك تراجع نسبي في حدة

(1) وليد عبد الحي وآخرون ، آفاق التحولات الدولية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص 07 .

(2) جمال زهران ، مرجع سابق ، 173 .

(3) محمد عبد الفضيل ، التوازنات الاقتصادية الدولية الجديدة ، في : وليد عبد الحي وآخرون ، آفاق التحولات الدولية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص 46 .

السباق نحو التسلح وتم لأجل ذلك عقد مجموعة من الاتفاقيات من بينها ستارت (01) في 1991، و ستارت (02) في 1993 المتعلقة بتخفيض الأسلحة النووية الإستراتيجية .
هذه المؤشرات وغيرها ساهمت في دعم فكرة أن العامل الاقتصادي قد قفز إلى المستوى الأول وبات هو الغالب على التفاعلات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، ويمكن أن ندلل على ذلك بما يلي :

أ - ظهور مؤسسات اقتصادية دولية جديدة تجسد تغير طبيعة التفاعلات السائدة في النظام الدولي نحو التفاعلات الاقتصادية، وفي مقدمة ذلك منظمة التجارة العالمية **world Trade organisation** التي تبلورت بشكل نهائي سنة 1995 ، ووصل عدد أعضائها إلى أكثر من (150) دولة ، فضلا عن عدد معتبر من المنظمات الاقتصادية الإقليمية في كل أنحاء العالم تأكيدا لطغيان البعد الاقتصادي في هذه المرحلة من النظام الدولي (1).

ب - تصاعد ظاهرة الاعتماد المتبادل والتوجه نحو التكتل الإقليمي كمظهر مهم من مظاهر التفاعلات الدولية الجديدة، وتظهر أهمية هذه التكتلات في ظل النظام الدولي الجديد في الدور الذي تلعبه في تحقيق الاستقرار والتجانس على المستويين الإقليمي والعالمي، إذ تؤدي إلى إرساء قواعد محددة لتنظيم العلاقات فيما بينها، وهو ما سيجعل الوصول إلى اتفاقيات دولية في مختلف الجوانب أمرا سهلا لمحدودية الأطراف، فعوض التفاوض مع كل دولة على حدة في منطقة جغرافية ما سيكون من السهل التعامل معها ككتلة واحدة متجانسة (2).

ج - ظهور نمط جديد من التفاعل الصراعي تمثل في ظاهرة الحروب الاقتصادية، حيث عرفت هذه الظاهرة تزايدا ملحوظا في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، فخلال الفترة (1990 إلى 2000) كانت هناك (116) حالة عقوبات اقتصادية شاركت الولايات المتحدة الأمريكية في 66% منها ، وبريطانيا في 12% منها ، وروسيا في 9% ، ودول نامية في 13% منها ، وقد وجه ما نسبته 05% ضد دول كبرى، و من الجدير بالملاحظة أن 22% منها وجه ضد العالم الإسلامي والعربي ، وقد شاركت الولايات المتحدة في 70% منها (3)، كما أنه فيما يخص الطاقة والموارد النفطية بصفة خاصة، فإن المؤشرات تدل على أن 80% من البترول و 95% من الغاز الموجودين في الطبيعة مازال تحت الأرض، وهو ما يؤكد استمرار

(1) جمال زهران ، مرجع سابق ، ص 180 .

(2) انظر : عليدي موني ، مرجع سابق ، ص 07 .

(3) وليد عبد الحي وآخرون ، آفاق التحولات الدولية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ص 19- 20 .

التنافس عليه⁽¹⁾ و تعاضم دور القوة الاقتصادية بالنسبة للوحدات الدولية الأساسية، و بروز الأمن الاقتصادي كأساس لدعم وتحقيق الأمن السياسي والقومي. وعلى الرغم من حقيقة هذه المؤشرات إلا انه وبالمقابل فإن معطيات الواقع الدولي تشير كذلك إلى أن انحسار الصراع الدولي التقليدي وانتهاء الحرب الباردة لم يحل دون انفجار الصراعات والحروب في مختلف أنحاء العالم وأبرزها (حرب البلقان وكوسوفو والغزو العراقي للكويت الحرب الأقلية في الصومال ، الحرب على أفغانستان... الخ) ، وقد أكدت مراكز الأبحاث التي تتابع تفاصيل هذه الحروب وحالات التراع تلك ما أشرنا إليه ، ومن أمثلة ذلك ما أكدته تقارير متعددة ذات صلة صدرت عن مركز الدراسات الإستراتيجية في لندن ومركز السلام في ستوكهولم ، خلاصتها أن انتهاء الحرب الباردة لم يسهم في إيجاد حالة استقرار عالمية ، بل العكس فقد أدى ذلك إلى زيادة غير متوقعة في حجم تصاعد ظاهرة الصراعات الإقليمية التي لبعضها أبعاد دولية⁽²⁾.

يشير وليد عبد الحفي من خلال تتبعه لتطور ظاهرة الحرب أن فترة النظام الدولي الجديد (من نهاية الحرب الباردة إلى سنة 2000) قد عرفت اندلاع (48) حرب، إضافة إلى تزايد الحروب داخل الدول مقارنة بالحروب بين الدول⁽³⁾، ومن ثم تذهب بعض الآراء في العلاقات الدولية إلى اعتبار فترة النظام العالمي الجديد على أنها الأكثر اضطراباً قياساً بالفترات السابقة لها، و من جهة أخرى تشكك بعض الحقائق الدولية بشكل يبعث على الجدل في مصداقية فرضية السلام الديمقراطي إذ لا يمكن تجاهل التزعة العسكرية لدى العديد من الدول الديمقراطية بالنظر إلى:

- العمل باستمرار على توسيع حلف شمال الأطلسي .
- مشاركة ألمانيا في ضرب صربيا وهو أمر يعد خروجاً عن تقاليد السياسة الألمانية منذ الحرب العالمية الثانية .
- موافقة اليابان في اتفاقها الدفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1998 على القيام بعمليات عسكرية في المناطق المحيطة بها ، وهذا كذلك خروج عن التقاليد اليابانية منذ الحرب العالمية الثانية ، مما يعني أنها تسعى في المستقبل إلى دور عسكري أوسع .

(1) نفس المرجع ، ص 19 .

(2) جمال زهران ، مرجع سابق ، ص 182 .

(3) وليد عبد الحفي و آخرون ، آفاق التحولات الدولية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص 24 .

- تنامي مبيعات الأسلحة الأمريكية ، حيث أنه في الفترة (1989 إلى 1999) ارتفعت الحصة الأمريكية إلى 45 % على الرغم من تراجع إجمالي المبيعات إلى 10 % ، وهذا في ظل دخول متزايد لشركات إنتاج الأسلحة إلى مراكز القرار السياسي الاستراتيجي ، ومن ناحية أخرى تشير التقديرات إلى انه من أصل 200 قمر صناعي للولايات المتحدة هناك 100 منها تستخدم لأغراض عسكرية⁽¹⁾.

إذن رغم أهمية العامل الاقتصادي في تفاعلات ما بعد الحرب الباردة ، تبقى للقوة العسكرية مكانتها في حسابات الدول لحسم العديد من القضايا التي تتطلب اللجوء إلى استخدام القوة مثلما حدث في كوسوفو أو في حرب الخليج الثانية.

لقد شهدت البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة تغيرات غير مسبوقه، حيث زالت القطبية الثنائية و معها الإتحاد السوفييتي و الصراع الأيديولوجي، و فتح المجال أمام و حداث و تفاعلات دولية جديدة و التي شكلت بدورها المشهد العام للعلاقات الدولية، غير أن مظاهر الاضطراب و عدم الاستقرار ما تزال من المميزات و الخصائص الثابتة التي ترافق النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، و هذا في مجمله كان له دون شك تأثيره على واقع السياسة الخارجية الأمريكية و الصراع العربي الإسرائيلي ضمن هذا الواقع الدولي الجديد.

(1) انظر: نفس المرجع، ص ص، 21 - 22 .

المبحث الثاني : موقع السياسة الخارجية الأمريكية والصراع العربي الإسرائيلي من التغيرات الدولية الجديدة .

تطلعنا الأحداث والتطورات التي شهدتها ساحة العلاقات الدولية أن نهاية الحرب الباردة أعطت للطرف المنتصر مكانة خاصة و متفردة على المسرح العالمي، وكان هذا الوضع الذي احتلته الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مفاجئ قد عبر عنه كراوثر بقوله:

"... في 26 ديسمبر انهار الاتحاد السوفيتي وولد شيء جديد تماما، عالم أحادي القطب تسوده قوة عظمى غير مهددة من قبل أي منافس، وذات نفوذ حاسم في أي بقعة من الأرض،.. إنه انعطاف حاسم في التاريخ لم نشهد له مثيل منذ انهيار روما" (1). وفي نفس الإطار عبر وارن كريستوفر عن ذلك بقوله: " لم تشهد بلادنا منذ أواخر الأربعينيات تحديا كالذي تشهده اليوم لصياغة سياسة خارجية جديدة لعالم تغير بصورة أساسية... إننا بحاجة إلى تصميم إستراتيجية جديدة لحماية المصالح الأمريكية" (2).

و في إطار التغيرات الدولية الجديدة هذه ، سعت الولايات المتحدة من خلال سياستها الخارجية إلى التكيف إيجابيا و بصورة براغماتية مع معطيات المرحلة بالانتشار في مناطق النفوذ المختلفة حفاظا على تفوقها الاستثنائي، و دائما كانت و ما تزال منطقة الشرق الأوسط تحتل المراتب العليا في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، نظرا لموارد الطاقة الموجودة هناك بشكل كبير جدا و العلاقة الخاصة مع إسرائيل، إضافة إلى التطورات و التقلبات التي تعرفها قضية الصراع العربي الإسرائيلي التي قد تشكل تهديدا للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، و أهمية ما ستكون عليه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه هذه القضية الخطيرة و المعقدة خاصة في ظل تعاظم الدور و النفوذ الأمريكي في المنطقة بعد حرب الخليج الثانية .

المطلب الأول : بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية :

إن الجدل حول السياسة الخارجية الأمريكية مرتبط بشكل أساسي بالجدل حول النظام العالمي بعد الحرب الباردة ، فهل هو نظام حرية السوق ونهاية التاريخ كما بشر بذلك فرانسييس

(1) هادي قيسيس ، مرجع سابق ، ص 25 .

(2) وثيقة: خطاب وزير الخارجية الأمريكي الأسبق " وارن كريستوفر " عن ركائز السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة في 13/01/1993، انظر : عليلي موني ، مرجع سابق ، ص 254 .

فوكوياما ؟ ، أم هو نظام يتجه لأن يكون عالم متعدد الأقطاب كما يرى هنري كيسنجر ؟ ، أم أن الذي سيحدده هو صدام الحضارات كما يذهب إلى ذلك صامويل هنتنغتون ؟ ، أم الجغرافيا الاقتصادية كما يرى ادوارد لوتراك ؟ ، أو انتشار أسلحة الدمار الشامل و مشكلات النمو الديموغرافي و البيئة ؟ (1).

إن تعدد التصورات للنظام الدولي يقابله تعدد التصورات للسياسة الخارجية الأمريكية وخيارات السلوك الخارجي الأمريكي، و هذا يقودنا إلى التساؤل عن الكيفية التي ستعامل بها أهم دولة في العالم مع التغيرات الجديدة التي كانت لها أثارها العميقة في جعل القائمين على مراكز صنع القرار و بنوك التفكير الأمريكية و باقي الجهات المؤثرة الأخرى تأخذ في اعتبارها ضرورة بناء تصورات سليمة لتوجهات متناسبة و الواقع الدولي الجديد، و من ثم عرفت السياسة الخارجية الأمريكية العديد من مظاهر التغير أو الاستمرار و في مستويات مختلفة شملت بشكل أساسي المرجعية الفكرية و النظرية من جهة و التوجهات العامة للسياسة الخارجية من جهة أخرى .

أولا : من حيث المرجعية الفكرية والنظرية :

أهم ما ميز السياسة الخارجية الأمريكية هو أن التوجهات و الاستراتيجيات العامة لهذه لسياسة تحكمها مجموعة من الآراء و التصورات التي تمثل في مجملها المرجعية الفكرية و النظرية لها، و يذهب أغلب الدارسين المهتمين بالسياسة الخارجية الأمريكية في هذا الإطار إلى ضرورة التمييز بين تيارين أساسيين (2):

التيار الواقعي الذي برز مع الرئيس تيودور روزفلت (1901-1909) حيث تقوم رؤيته للعلاقات الدولية على فكرة أن الدول وحدات أنانية تدافع قبل كل شيء عن مصالحها بالقوة إذا دعت الضرورة إلى ذلك ، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تتدخل في أي منطقة من العالم لحماية مصالحها من أي تهديد يمكن أن يصل إليها . أما التيار الثاني فهو التيار المثالي و الذي ينسب إلى الرئيس وودرو ويلسون (1913-1921)، و ينظر هذا الأخير إلى العلاقات الدولية وفق ما يجب أن يكون عليه الواقع الدولي من سيادة احترام قواعد القانون الدولي، و العلاقات السلمية و المتجانسة بين الدول، و تعتبر النقاط الأربعة عشر التي قدمها ويلسون الأساس الفكري الذي قام عليه السلم بعد الحرب العالمية الأولى عام 1918 .

(1) والتر ماك دو جال ، **أرض الميعاد و الدولة الصليبية : أمريكا في مواجهة العالم منذ 1776** ، ترجمة : رضا هلال ، الطبعة الثانية . دار الشروق، القاهرة ، مصر ، 2001 . ص 12 .

(2) انظر: مصطفى صايح ، مرجع سابق ، ص 43 .

و قد كانت السياسة الخارجية الأمريكية إلى غاية نهاية الحرب الباردة تتراوح بين هذين التيارين، فأحيانا تتبنى الواقعية المطلقة كما هو الحال بالنسبة لمرحلة الرئيس **هنري ترومان** ، وأحيانا تعود إلى المثالية مثلما شهدته فترة حكم **جيمي كارتر** الذي انتهج سياسة التعايش السلمي، وأحيانا أخرى تجمع بين الواقعية والمثالية كما هو الحال بالنسبة للسياسة الخارجية في عهد **رونالد ريغان** .

أما بالنسبة لما بعد الحرب الباردة فقد عرفت المرجعية الفكرية والنظرية للسياسة الخارجية الأمريكية تطورات جديدة وفقا لمعطيات الواقع الدولي الجديد، ويمكن أن نميز ثلاث مدارس نظرية كان لها أثرها في وضع الأسس الفكرية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية خاصة من خلال صناع القرار الذي ينتمون فكريا لهذه المدرسة أو تلك، و ذلك بناء على رؤى شاملة حول تصورهما لموقع الولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وطبيعة التهديدات والتحديات والفرص الجديدة و أولويات الولايات المتحدة في النسق العالمي الجديد ضمن هذه المستجدات ، وتمثل هذه المدارس النظرية في :

أ — المدرسة الواقعية

ب — المدرسة الليبرالية

ج — المدرسة المحافظة الجديدة .

أ — المدرسة الواقعية :

يذهب **هنري كيسنجر** إلى أن الواقعية السياسة تبدو بمثابة التيار النظري الذي قامت عليه السياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، و بشكل أكبر بعد نهاية الحرب الباردة، و ذلك أن الواقعية السياسية كمدرسة واتجاه فكري تحمل في طياتها بوادر الهيمنة الأمريكية على العالم ، فالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية هي سياسة براغماتية تملئها المصلحة الأمريكية⁽¹⁾ . وقد عرف **بروس جنتلسون Bruce Jentelson** المصلحة القومية الأمريكية من خلال أربعة أهداف رئيسية تشمل فكرة القوة ، السلم ، الازدهار ، المبادئ الأمريكية، وتعتبر القوة الضامن الأساسي للعناصر الأخرى المكونة للمصلحة القومية الأمريكية ،

(1) عبد العزيز جراد ، **العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى. المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر، 1992 . ص 47 .

لكن في ظل الاضطراب والفوضى التي تميز النظام الدولي فإن دور القوة في المقام الأول يجب أن يكون في خدمة أمن الدولة والعمل على الحفاظ على سيادتها (1).

فرغم التبريرات الأخلاقية لحرب الخليج الثانية على أنها جاءت في إطار حفظ الأمن والسلم في المنطقة من خلال تحرير الكويت و ردع العراق و دول أخرى (*) قد تحاول القيام بمناورات من قبيل الغزو العراقي للكويت ، إلا أن هناك جانب آخر لتفسير حرب الخليج و هو تأكيد الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي و الإقليمي ، و حماية المصالح النفطية من خلال الحفاظ على استقرار المنطقة و ضمان أمن حلفاء أمريكا ، ويؤكد ذلك الانتماء الفكري الواقعي للرئيس جورج بوش ، فمباشرة عقب الحرب الباردة سادت بشكل واضح الاستراتيجيات الواقعية من خلال سعيها نحو تعظيم مصالحها القومية كهدف نهائي لأي سلوك أو موقف سياسي خارجي .

ومن جانب آخر فإن الاستقرار الذي عرفته السياسة الخارجية الأمريكية لما يقارب نصف قرن في ظل وجود التهديد السوفييتي، أعقبه واقع جديد تماما كان أهم ما يميزه هو أن الولايات المتحدة أصبحت لا تواجه تهديدا خطيرا واضحا ومحددا لأمنها ، وحسب والتز waltz فإن هذا الوضع له تأثيرين على سياسة البلد : فمن جهة يعتبر غياب تهديدات للأمن القومي الأمريكي (**). أمراً يفسح مجالا واسعا للولايات المتحدة في صنع خيارات السياسة الخارجية ، و من جهة أخرى فإن غياب التهديد يسمح للسياسة الخارجية بأن تكون نزوية ، و عندما تتعرض بعض المصالح الحيوية الأمريكية — و حتى واحدة منها — للخطر فإن سياسة البلد تصبح غير ثابتة و متشددة (2). ومن ثم كانت فكرة وجود العدو بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أمرا في غاية الأهمية لاستقرار ووضوح سياستها الخارجية ، لذا تساءل والتز waltz في سياق حديثه عن مكانة الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة وقال :

(1) M. David Cadier , **La Politique Etrangère Des Etas –Unis Au Regard Des Théories Des Relations Internationales.** Mémoire De Recherche , Institut De Toulouse , France . 2005. p 45.

(*) بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة وفي ظل انتهاء توازن الرعب وتفكك الاتحاد السوفييتي إلى مجموعة دوليات ، بدأت عملية تصفية الحسابات مع الدول الراضة للنموذج الأمريكي مثل **كوريا الشمالية ، ليبيا ، العراق ، السودان** ... مستعملة هامش المناورة الذي تتمتع به كقوة عظمى وحيدة مقابل تراجع هامش المناورة لدول الجنوب والكتلة الشرقية سابقا، فصارت هذه الدول قد تختلف مع السياسة الأمريكية لكنها ومن الناحية الواقعية لا تستطيع معارضتها كما كان الحال إبان الحرب الباردة . انظر : محمد السيد سليم ، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين** ، مرجع سابق ، ص 64

(**) ذكر **باري بوزان Barry Buzan** - وهو مختص بشؤون الأمن القومي - حول هذا المفهوم أن: مفهوم الأمن القومي يبقى عصيا على الصياغة الدقيقة وغامض التعريف ، لكنه يبقى مفهوما بالغ الدلالة ، لأن غياب التحديد يوفر للنخبة السياسية والعسكرية هامشا واسعا للتخطيط الاستراتيجي واستخدام القوة ". انظر: منذر سليمان، **دولة الأمن القومي و صناعة القرار الأمريكي: تفسيرات و مفاهيم، المستقبل العربي، العدد 325**. مارس 2006. ص 30.

(2) كينيث والتز ، مرجع سابق ، ص 40.

" هل ستثير القوة المتفردة للولايات المتحدة ردود فعل متشابهة ؟ لأن القوة التي

ليس لها ما يوازئها أياً كان المتحكم فيها خطر كامن على الآخرين"⁽¹⁾

خاصة و أن توازن القوى من الركائز الأساسية في النظرية السياسية الواقعية و هو أمر يؤكد عليه بشكل قوي كل من **كيسنجر و برجينسكي** كأبرز منظري التيار الواقعي في السياسة الخارجية الأمريكية .

و يبدو كل من **كيسنجر و برجينسكي** في الفترة الأخيرة (بداية القرن العشرين) أكثر ميلاً إلى ما يسميه فوكوياما بـ: **الواقعية الويلسونية** التي تجمع بين الفكر الواقعي و المبادئ المثالية، و هذا ما بدا في كتابات **كيسنجر** الأخيرة عندما يتساءل عن السياسة الخارجية الأمريكية ويقول :

" هل تسترشد السياسة الخارجية الأمريكية بالقيم أو بالمصالح ، أو بالمثالية أو الواقعية ، و يكمن التحدي الحقيقي في دمج الاثنين معاً ، إذ لا يمكن لصانع السياسة الخارجية الأمريكية الجاد أن يغفل عن تقاليد التفوق الاستثنائي الذي ركمت الديمقراطية الأمريكية نفسها به ، لكن لا يستطيع صانع السياسة الأمريكي أيضاً أن يتجاهل الظروف التي يجب أن تطبق فيها"⁽²⁾. ثم يقول : "...فالموقع الدولي الراجح الذي شغلته الولايات المتحدة في العقد الأخير من القرن العشرين جعلها المكون الذي لا غنى عنه للاستقرار الدولي ، فقد توسطت في النزاعات في بقع الاضطراب الرئيسية إلى الحد الذي جعلها جزء لا يتجزأ من عملية السلام في الشرق الأوسط"⁽³⁾.

وواقع أن رؤية **كيسنجر** للسياسة الخارجية الأمريكية سواء كمنظر أو كخبير متمرس في الشؤون الدبلوماسية للولايات المتحدة تمزج بين العنف و التهديد من جهة ، و بين الدبلوماسية من جهة أخرى بحيث **تنال الدبلوماسية مصداقية واقعية**، و قد حاول الأستاذ **إبراهيم غرايبة** تلخيص إستراتيجية **كيسنجر** الدبلوماسية في ثلاثة نقاط هي :

(1) نفس المرجع ، ص 39 .

(2) هنري كيسنجر ، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية : نحو دبلوماسية للقرن الحادي و العشرين**، ترجمة: عمر الأيوبي، الطبعة الثانية. دار الكتاب العربي، بيروت، 2003. ص 10.

(3) نفس المرجع ، ص 07 .

- كي يكون ثم سلام لا بد أن تكون هناك تسوية قائمة على التفاوض يخرج منها الجميع في حالة توازن.

- القوة المنتصرة يجب ألا تسحق المهزوم أو تبيده، وإنما تمنحه قدرا و منفذا لسلام مشرف.
- أفضل ضمان للسلام و التوازن (1).

أما بالنسبة لـ: **برجينسكي** فينطلق في رؤيته لموقع الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة من زاوية أن الدور الأمريكي ينبع من الحقيقتين المحوريتين الجديتين لهذه الفترة الجديدة وهما: القوة الأمريكية غير المسبوقة (من حيث المكانة الدولية خاصة) ، و التفاعل الدولي الغير المسبوق (2) ، حيث يرى أن انهيار الكتلة الشرقية لها تداعيات متعددة المستويات على السياسة العالمية أهمها الفراغ الحاصل في أوراسيا*، فالمتغير العالمي الأساسي الذي تولد من سقوط القطب الآخر خلق فرصا و تهديدات للولايات المتحدة الأمريكية ، فمن ناحية الفرص أصبحت أمريكا القطب الأوحده ، و هذا يتيح لها — حسب برجينسكي — أن تبقى القوة العظمى الحقيقية الوحيدة خلال جيل قادم على الأقل ، و من ناحية أخرى أصبحت رقعة الصراع مع الدول الطامحة للتحويل إلى قوى كبرى أو عظمى أوسع و تمتد على مدى أوراسيا ، و من هنا فقد أبرزت التحولات تحديات جديدة ، إذ صارت ساحة الصراع متعددة اللاعبين و متداخلة المعادلات ، و لذا و رغم أن الولايات المتحدة هي القوة الأرجح لكنها لا تملك كلية السلطة ، فهي تحتاج إلى إستراتيجية تلحظ ضرورة التعاون مع الآخرين في التعاطي بنجاح خاصة مع مشكلات أوراسيا الكامنة (3).

و يذهب **برجينسكي** في كتابه " الاختيار " إلى أن على الولايات المتحدة أن تختار بين السيطرة على العالم و قيادة العالم ، و من بين هذين الخيارين يرى أن البديل هو التعاون مع القوى الأخرى خاصة أوروبا لفرض الاستقرار في العالم و حل الأزمات و العضلات المتفاقمة بالشراكة مع القوى الإقليمية المناسبة التي تسمح بالتنازل عن جزء من سيادتها لصالح القيادة الأمريكية

(1) هادي قبسيس ، مرجع سابق ، ص 76 .

(2) زيبغيو برجينسكي ، الاختيار : السيطرة على العالم أم قيادة العالم ، ترجمة : عمر الأيوبي ، الطبعة الأولى . دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2004 . ص 151.

(*) يقصد **برجينسكي** بـ: **أوراسيا** المنطقة الجغرافية التي تضم بشكل أساسي: الاتحاد الأوروبي ، روسيا ، الصين و اليابان ، وكانت هذه المنطقة محور كتابه الشهير " رقعة الشطرنج الكبرى : السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيوستراتيجيا " ، و الذي حاول فيه مقارنة مكانة و دور الولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة الجديدة من وجهة نظر جيوستراتيجية .

(3) هادي قبسيس ، مرجع سابق ، ص ص 104-105.

العالمية، لأن القوة الأمريكية التي تؤكد بشكل بارز على سيادة الأمة قد أصبحت الضامن الأساسي للاستقرار العالمي، و ستطمح — كما يقول برجينسكي — القوة الأمريكية و القوى المحركة الاجتماعية الأمريكية معا — وفق هذه النظرة — إلى الحض على الظهور التدريجي لمجتمع عالمي ذي مصالح مشتركة ، و إذا ما أسيء استخدامهما فقد يجران العالم نحو الفوضى و إلى جعل أمريكا محاصرة (1).

ب — المدرسة الليبرالية :

أعدت الطريقة التي أديرت بها أزمة الخليج الثانية إلى الأذهان إعادة طرح أفكار المدرسة الليبرالية بنهجها المؤسساتي و الديمقراطي ، و ذلك نظرا لدور الأمم المتحدة التي كانت مصدر قرار التدخل ضد العراق من أجل تحرير الكويت ، و من جهة أخرى بروز الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر راعية الديمقراطية في العالم من خلال قيادتها للتحالف الدولي و الحرب على العراق ، و قد أعلن الرئيس بوش — آنذاك و رغم انتمائه للمدرسة الواقعية — بأن حرب الخليج تتعلق بفكرة كبيرة هي فكرة نظام دولي جديد ، و محتوى هذا النظام العالمي الجديد هو : حل للمنازعات الدولية بالطرق السلمية ، و التضامن ضد العدوان ، و تقليص للترسانات النووية و إخضاعها للمراقبة ، و المعاملة العادلة لجميع الشعوب (2)، و كأن هناك مثالية جديدة و إعادة لطرح المبادئ الويلسونية في قالب جديد ، و مع هذا الحدث احتفل زعماء العالم بانتصار القانون الدولي على القوة ، و باستعادة الأمم المتحدة لهيبتها — ولو مؤقتا و شكليا — مما يهدد لمرحلة جديدة من التعايش الحقيقي القادر على حفظ السلام (3).

كان هذا التصور مبني على أساس أن انتصار الولايات المتحدة الأمريكية هو انتصار للديمقراطية و مبشر بازدهار النظرية الليبرالية و خاصة فكرة السلام الديمقراطي (*) في المرحلة الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية ، و قد كان فوكوياما — ضمن أطروحة نهاية التاريخ — من الأوائل الذين قالوا بسيادة النموذج الليبرالي الغربي على دول العالم الراغبة في الديمقراطية، من خلال الترويج للنموذج الأمريكي ، فمنذ نهاية الثمانينيات شهد العالم من خلال الترويج لفكرة النظام الدولي الجديد رغبة و أحيانا فرض تبني الديمقراطية كنظام سياسي يجب أن يسود جميع دول

(1) زيغنيو برجينسكي ، مرجع سابق ، ص 07 .

(2) جون بيليس و ستيف سميث ، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى. الإمارات العربية المتحدة، دبي، 2000 ، ص 326 .

(3) مارسيل ميرل ، مرجع سابق ، ص 127 .

(*) انظر: تيموثي دن، **نظرية السلام الديمقراطي**. في: جون بيليس و ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص 428-430 .

العالم بما فيها أقطار العالم العربي ، و هنا يراد للديمقراطية الليبرالية الغربية أن تصبح بمثابة المعادل الطبيعي للنظام الدولي الجديد وفق الرغبة الأمريكية⁽¹⁾ ، و قد نشطت السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة بشكل كبير ليس فقط في مجال الترويج للديمقراطية الليبرالية ، و لكن أيضا في مساندة عمليات التحول الديمقراطي أو الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان التي كانت تشكل الكتلة السوفيتية .

و في إطار ازدهار توجه الليبرالي الديمقراطي في السياسة الخارجية الأمريكية مع مجيء الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون ، حدد وزير الخارجية وارن كريستوفر أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي ركائز السياسة الخارجية الأمريكية في ثلاثة نقاط رئيسية هي :
— دفع مقام الأمن الاقتصادي الأمريكي ليكون هدفا أوليا في السياسة الخارجية الأمريكية .
— الحفاظ على القوة العسكرية الأمريكية و تكيف القوات لتصبح ملائمة للتعامل مع التحديات الأمنية الجديدة .

— تنظيم السياسة الخارجية حول محور دعم انتشار الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان⁽²⁾ .
وميدانيا تعتبر أفضل مرحلة اقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية تلك التي عرفت مجيء الحكومة الديمقراطية في عهد كلينتون منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث تمكن من تحويل العجز الاقتصادي المتوقع سنة 1999 من 400 مليار دولار، إلى أكثر من 113 مليار دولار فائض⁽³⁾ ، و بناء على ذلك ينظر إلى هذه المرحلة على أنها أهم مرحلة بالنسبة للمدرسة الاقتصادية في النظرية الليبرالية التي ترى بأولوية وفعالية العامل الاقتصادي كأهم وأنجع أدوات السياسة الخارجية، لتحقيق المصالح القومية و الأهداف المشتركة مع الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي ، بل إن الفوضى الموجودة بشكل متأصل في النظام الدولي يمكن تخفيضها تدريجيا عن طريق إدخال القيم والمعايير الليبرالية⁽⁴⁾ .

و تجدر الإشارة إلى أن النهج الليبرالي للسياسة الخارجية الأمريكية يتعامل مع فكرة أو عملية نشر الديمقراطية في حدود اعتبارين: الأول هو اعتبار المصالح، فهي تتجاوب مع الديمقراطية

(1) عامر حسن فياض ، الديمقراطية الليبرالية في مركبات و توجهات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الوطن العربي ، المستقبل العربي، العدد 261 . نوفمبر 2000، ص 154.

(2) نفس المرجع السابق ، ص 155.

(3) مليكة قادري ، مفهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الأمريكية ، دراسة حالة تدخل الأمريكي في العراق 2003، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية والإستراتيجية . جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2008-2009 ، ص ص 67-68.

(4) M. David Cadier , Op.Cit.P79.

بقدر ما يخدم مصالحها ، أي بالقدر الذي تتطابق فيه مع وجود اقتصاد رأسمالي قائم على أساس السوق الحرة ، و الثاني أنها تتجاوب مع الديمقراطية بالقدر الذي تتطابق فيه مع نموذجها الخاص بالديمقراطية (*) ، و الذي يتناغم بدوره مع متطلبات الاقتصاد الرأسمالي و السوق الحرة (1) ، و هذا النمط هو الكفيل بإيجاد عالم من الديمقراطيات غير المتصارعة كبداية نحو تحقيق السلام العالمي ، و قد ذهب صامويل هنتنغتون Samuel Hantington إلى أن الديمقراطيات — مع بعض الاستثناءات غير المهمة أو الشكلية — لا تتصارع مع ديمقراطيات أخرى، و بحسب درجة استمرارية هذه الظاهرة فإن توسع الديمقراطيات يعني توسيع و انتشار السلم في العالم (2) ، و هذه هي الفكرة الجوهرية في نظرية السلام الديمقراطي في السياسة الخارجية الأمريكية.

ج — المدرسة المحافظة الجديدة : (Neo-conservatism)

تنظر مدرسة المحافظين الجدد (***) برؤية نقدية لحقبةي جورج بوش و بيل كلينتون ، وذلك في سياق رؤية هذه المدرسة لعالم ما بعد الحرب الباردة ، و كيفية رسم إستراتيجية أمريكية أكثر فعالية في هذه المرحلة ، حيث ترى أن المرحلة من 1991 إلى غاية 2001 كانت فترة فقدان أمريكا لرؤيتها و إدراكها لموقعها ، و ذلك نتيجة عدم إدراك الفرص و المخاطر الحقيقية و المتوقعة التي أفرزها انهيار الاتحاد السوفيتي (3) ، و يقصد المحافظون الجدد بفقدان أمريكا لرؤيتها و موقعها أن هذه الأخيرة لم تعرف بعد التحدي الحقيقي أو بالأحرى العدو الحقيقي الذي يمكن أن يهدد مصالحها بعد غياب العدو الاستراتيجي التقليدي الذي عرفته في فترة الحرب الباردة (***) ، و قد كان جورج أرباتوف — كبير مستشاري الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف — قد حذر الأمريكيين عام 1987 قائلاً : " نحن نفعل شيئاً رهيباً لكم ، نحن نحرّمكم من عدو.. " (4) ، لذا اعتبرت الفترة من نهاية الحرب الباردة إلى غاية أحداث 11 سبتمبر 2001 فترة البحث

(*) يقول نعوم تشومسكي في تعليقه على ازدواجية المعايير الأمريكية في التعامل الديمقراطية في العالم: " حينما يبدو أن الديمقراطية تنسجم مع المصالح الأمنية و الاقتصادية لأمريكا، تقوم الولايات المتحدة بنشر الديمقراطية، أما عندما تصدم مع مصالحها بصفة بارزة فإنها تفقد قيمتها، أو أحياناً يتم إنكارها تماماً. انظر : هادي قسيس، مرجع سابق، ص 52-53.

(1) عامر حسن فياض ، مرجع سابق ص 159 .

(2) محمد سعدي ، مرجع سابق ، ص 58.

(**) هناك دراسة مفصلة عن تيار المحافظين الجدد و علاقتهم بالسياسة الخارجية الأمريكية ، تتضمن هذه الدراسة التعريف و النشأة، و العلاقة مع اليهود ، مع مسح لأهم أفكارهم و أهدافهم ، و كذا أبرز مفكري هذه المدرسة . انظر هذه الدراسة في : عبد العزيز كامل، **المحافظون الجدد والمستقبل الأمريكي** ، في : **مستقبل العالم الإسلامي : تحديات في عالم متغير** ، تقرير إستراتيجي يصدر عن مجلة **السان** ، الإصدار الثاني ، الطبعة الأولى . الرياض ، 2004 ، ص ص ، 329-366.

(3) هادي قسيس ، مرجع سابق ، ص 24.

(***) يقول صامويل هنتنغتون : " إذا كانت الحرب في بعض الظروف على الأقل تستطيع إحداث نتائج ايجابية... فهل يقود السلم إلى نتائج سلبية بالمقارنة ؟ ، تشير النظرية الاجتماعية و الأدلة التاريخية إلى أن غياب عدو خارجي، يشجع التفرقة الداخلية ، فليس من المفاجئ أن اضمحلال و نهاية الحرب الباردة زادت من فتنة الهويات القومية الفرعية في أمريكا كما في العديد من البلدان الأخرى ، فغياب تهديد خارجي خطير يقلص الحاجة إلى حكومة وطنية قوية ، و إلى امة مترابطة موحدة " . انظر : صامويل هنتنغتون ، **من نحن؟ : التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية** ، ترجمة: حسام الدين خضور ، الطبعة الأولى . دار الرأي للنشر ، دمشق، سوريا ، 2005 ، ص 66.

(4) نفس المرجع ، ص 264.

عن عدو، بشرط أن يكون هذا العدو — أو كما يسميه هنتنغتون " الآخر " الذي يمكن لأمریکا أن تعرف نفسها ضده — أن يكون ذا طبيعة أيديولوجية قوية وتستند إلى تقاليد عريقة و راسخة بحيث يمكن أن يُطرح كبديل منافس يهدد ويضاهي القيم الليبرالية والحضارة الغربية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية .

أسست هذه المدرسة لفكرة العدو الجديد منذ نهاية الحرب الباردة من خلال أطروحتي: " نهاية التاريخ " و " صدام الحضارات " ، حيث وجد أصحابها في الإسلام العدو البديل للاتحاد السوفييتي الذي يمكن أن يشكل تهديدا على المصالح الأمريكية . يقول فوكوياما : " صحيح أن الإسلام يشكل (أيديولوجية) منسقة و متماسكة ، شأنه شأن الليبرالية و الشيوعية ، و أنه له معايير الأخلاقية الخاصة به و نظريته المتصلة بالعدالة السياسية و الاجتماعية ، كذلك فإن للإسلام جاذبية يمكن أن تكون عالمية ، و قد تمكن الإسلام من الانتصار على الديمقراطية الليبرالية في أنحاء كثيرة من العالم ، و شكل ذلك خطرا على الممارسات الليبرالية حتى في الدول التي لم يصل فيها إلى السلطة السياسية بصورة مباشرة (1) .

كما ينطلق هنتنغتون في فكرته حول صدام الحضارات من تصور عام مفاده أن الحضارات سوف تضطلع في المستقبل القريب بدور مؤثر و فعال في خريطة السياسة الدولية ، فحسب رأيه ثمة مؤشرات كثيرة تفيد بأن الاتجاه العام في صيرورة العلاقات الدولية يدفع إلى الاعتقاد بأن المجتمع الدولي يسير في اتجاه التبلور أو التهيكل على أساس الحضارات، و التي تتميز برؤية وقيم خاصة بكل منها ، و هذا الذي سيحكم السياسة الدولية و سيشكل المصدر الرئيسي للتراعات والحروب في السنوات المقبلة ، و قد ركز بشكل لافت على الصدام بين الإسلام والغرب و الذي سيكون أكثر حدة ودموية (2) .

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أنهى أسامة بن لادن — حسب المحافظين الجدد — بحث أمريكا عن عدو ، فالهجمات على نيويورك و واشنطن والتي تبعتها الحرب على أفغانستان والعراق، ثم الحرب العالمية على الإرهاب (*) التي وسَّعت الولايات المتحدة الأمريكية دائرتها دون تحديد مفهوم واضح و متفق عليه للإرهاب، غير أن المؤكد هو جعل الإسلام (الجهادي) عدو

(1) عليلي موني ، مرجع سابق ، ص 18.

(2) محمد سعدي ، مرجع سابق ، ص ص 13-14.

(*) يقول برجينسكي : " لا يوجد بديل واقعي للهيمنة الأمريكية السائدة ، ودور القوة الأمريكية باعتبارها العنصر الذي لا غنى عنه للأمن العالمي ، لكن تواجه الولايات المتحدة مفارقة فريدة من نوعها : فهي القوة العظمى الأولى و الوحيدة في العالم ، ومع ذلك ينشغل الأمريكيون بشكل متزايد بالتهديدات النابعة من مصادر معادية اضعف من أمريكا بكثير" انظر : زيبغيو برجينسكي ، مرجع سابق ، ص 08.

أمريكا الأول في القرن الحادي والعشرين⁽¹⁾. و من جهته يؤكد كراوتشر في إطار السعي الأمريكي للسيطرة على الشرق الأوسط قائلا أن: "الإطاحة بالأصولية و بداية نشر الديمقراطية لهما تأثير حاسم في حربنا العالمية على التهديد الجديد للحرية ، و العدو الوجودي الجديد، التوتاليتارية العربية الإسلامية التي هددتنا بكلا شكلها العلماني والديني طول ربع القرن الماضي منذ ثورة الخميني عام 1979" (2)، على اعتبار أن المرحلة من (1993 إلى 2001) هي مرحلة تنامي الإرهاب الإسلامي بالنسبة للمحافظين الجدد الذين وجدوا الفرصة المناسبة بعد 11-09-2001 للتموقع في مراكز صنع القرار الأمريكي من خلال إدارة ج.و. بوش ، و تكريس أفكارهم و تصوراتهم لما يجب أن تكون عليه السياسة الخارجية الأمريكية في المرحلة الجديدة .

إن واقع السياسة الخارجية الأمريكية يثبت أن المرجعيات الفكرية و النظرية التي تطرقنا إليها (الواقعية ، الليبرالية ، المحافظة الجديدة) جميعها لها أثرها- إلى حد ما و بنسب متفاوتة- في بلورة الإطار العام لهذه السياسة، سواء من حيث الواقع العملي كما هو الحال بالنسبة للسياسة الواقعية الأمريكية في فترة جورج بوش و التوجه الليبرالي في فترة بيل كلينتون و هيمنة فريق المحافظين الجدد على السياسة الخارجية الأمريكية في فترة جورج وولكر بوش ، أو من حيث مكانة هذه الرؤى النظرية كإطار تبريري لتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة خاصة التبريرات الليبرالية .

ثانيا : التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية

تراوحت توجهات السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة بين التوجه الانعزالي الجديد الذي يرى بضرورة التراجع عن السياسة التدخلية و تحمل أعباء العالم المكلفة ، و بين التوجه التدخل الليبرالي (نظريا) الهادف إلى ضرورة القيام بالدور العالمي المنوط بالولايات المتحدة الأمريكية من خلال عملية تعميم نشر الديمقراطية و عولمة حقوق الإنسان و القيم الأمريكية و الالتزام بالدفاع عنها ، و بين هذين التوجهين برز توجه آخر براغماتي يجمع بين الانعزالية الجديدة و التدخلية الليبرالية و يقول بإمكانية تحقيق أهداف التزعة الانعزالية في إطار السياسة التدخلية .

(1) سامويل هنتغتون ، مرجع سابق ، ص 269

(2) هادي قبسيس ، مرجع سابق ، ص 40 .

أ — التوجه الانعزالي الجديد (Neo-Isolationism)

ينبع هذا التوجه في السياسة الخارجية الأمريكية من اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد خروجها من صراع الحرب الباردة منتصرة ، و بعد الانتشار العالمي الواسع النطاق و ما كلفها ذلك من عجز في الميزانية مع بداية التسعينات حيث تجاوز 330 مليار دولار ، أضف إلى ذلك ارتفاع المديونية الناتجة عن نفقات التسليح أثناء الحرب الباردة ، و تفاقم المشاكل الداخلية كانتشار الجريمة و العنف و المخدرات و غيرها من الآفات الاجتماعية... ، كل هذا و غيره جعل العديد من الأمريكيين يعتبرون أن مهمة بلادهم الخارجية قد تمت و حان وقت العودة إلى الداخل ، و قد ظهرت في هذا الإطار عدة شعارات منها : " عودي إلى البيت أمريكا " **Come to home america** و " أمريكا أولا **America first** " ، و ذلك للمطالبة بأن تتراجع عن لعب دور **الدركي العالمي** بسبب — كما قلنا — ثقل الالتزامات الخارجية و الحاجة الماسة لأن يتوجه الاهتمام و الجهود إلى حل المشاكل الداخلية⁽¹⁾ ، و قد أشار الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون في كتابه " **الفرصة السائخة** " إلى توجهات أصحاب النزعة الانعزالية الجديدة بقوله:

" يرى أنصار هذا التيار أن انهميار الشيوعية و انتصار الديمقراطية و الحرية ، و انتهاء الحرب الباردة قد قضى على مهمة التنافس الأمريكي العسكري لردع المثل المضادة، كما أن التفوق الاقتصادي و أن الحكومات الديمقراطية أصبحت مقبولة في العالم أجمع كبديل للديكتاتوريات والحكم الشمولي ، و أن التفوق التكنولوجي وليس العسكري ، و السيطرة على الأسواق و ليس الأفكار هو الذي يدور حوله العالم، و من ثم فإن على أمريكا أن تعود إلى بلدها " (2) .

و قد ذهب بعض المفكرين مثل **كاربنتر Carpenter** وهو من المؤيدين بشدة لفكرة عودة الولايات المتحدة إلى التوجه الانعزالي الذي يعتبر الأول والأقدم تاريخياً — إلى أنه يتعين على أمريكا أن تصدر إعلان استقلال استراتيجي في عالم ما بعد الحرب الباردة⁽³⁾ ، و ذلك انطلاقاً من مناقشة التكاليف الاقتصادية لسياسة أمنية عالمية للولايات المتحدة ، فقد قدرت المبالغ التي خصصت لتمويل هجوم عاصفة الصحراء بـ: 10 بليون دولار ، فيما قارب المبلغ التقديري

(1) عليلي موني ، مرجع سابق ، ص 22

(2) انظر: نفس المرجع ، ص 23

(3) مقال دون مؤلف ، **الانعزالية الجديدة**، نقلاً عن : <http://elibrary.grc.to/ar/penguin/page/htm>

لتمويل شهر من الحرب ضد العراق بـ: 60 بليون دولار⁽¹⁾، في وقت كان قد سئل في بداية 1990 خمسون شخصا من كبار السياسيين و الاقتصاديين الأمريكيين حول توقعاتهم خلال عقد التسعينات، فركزت اهتمامهم حول محورية العامل الاقتصادي ، و في نفس السياق اعتبر **بيل كلينتون** — حاكم ولاية **اركنسو** آنذاك — أن الاقتصاد سيشكل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية موردا لإحداث قفزة تاريخية في مجالات الحياة الإنسانية و الاجتماعية⁽²⁾.

و كان قد أدى تركيز **بيل كلينتون** في برنامجه الانتخابي على ضرورة الرجوع إلى الاهتمام بالأوضاع الداخلية الأمريكية، إلى فوزه في انتخابات الرئاسة على حساب **جورج بوش** رغم النجاح الذي حققه هذا الأخير في حرب الخليج الثانية ، و هذا ما يمكن أن تكون له دلالة على ميل الجمهور الأمريكي نحو هذا التوجه.

من جهة أخرى يلاحظ أن الليبرالية تلتقي مع الواقعية في الانعزالية الجديدة و هو الأمر الذي يشكل أحد أوجه الاستثنائية الأمريكية **American Exeptionalism** ، و كما يرى **ماك غرو Mc Grew** فإن الانعزالية الجديدة تنطوي على مقارنة خاصة للاشتباكات العسكرية و على اهتمام جديد للانبعاث الاقتصادي والاجتماعي داخل أمريكا⁽³⁾. غير أن التدخلات التي قامت بها الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة (العراق ، الصومال ، البوسنة ، كوسوفو ..) عسكريا ناهيك عن التدخل اقتصاديا — سواء ايجابيا بتقديم المساعدات أو سلبيا بفرض عقوبات اقتصادية — من شأنه أن يعكس مدى هشاشة تأثير الفكر الانعزالي على واقع السياسة الخارجية الأمريكية .

ب — التوجه التدخل الليبرالي :

يقول الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون :

" نعيش الآن في عالم ليس به إلا قوة عظمى واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية، و علينا أن نعيد تشكيل سياساتنا الخارجية لكي تتلاءم مع الوضع الجديد ، ... إن أمريكا تخسر كثيرا لو اتبعت النصيحة التي ينادي بها الانعزاليون (عودي إلى بلدك يا أمريكا)، إن التغيرات السياسية و الاقتصادية و العسكرية و الأيديولوجية التي تجري

(1) منصف السليمي ، **القرار السياسي الأمريكي** ، الطبعة الأولى. مركز الدراسات العربي الأوروبي ، باريس ، 1997 ، ص 255.

(2) نفس المرجع السابق ، ص 256.

(3) **الانعزالية الجديدة** ، مرجع سابق

في العالم بسرعة تؤثر في بلدنا ، و انصرافنا عن المشاركة في المجال الدولي و تحدياته قد يكلفنا ثمنا غاليا ، و قد تظهر مستقبلا دولة لها نفوذ و سيطرة دولية مرة أخرى...، إن رفاهيتنا تعتمد على السلام العالمي ، أضف إلى ذلك أن انعزالنا يخالف مثلنا و معتقداتنا الدينية التي تدعو إلى نشر الفضيلة في العالم أجمع، و هذا لا يعني أننا يجب أن نتدخل في كل صغيرة و كبيرة في العالم ، و لكن علينا استخدام كل إمكانياتنا كدولة عظمى و حيدة لحماية الحرية و العدل في البلاد التي يهمننا أمرها و هي مفيدة لنا .."(1).

إن نهاية الحرب الباردة بالنسبة لأصحاب هذا التوجه ليست كما يرى الانعزاليون الجدد انتهاء للدور الأمريكي الخارجي ، بل هي بداية لدور جديد و سياسة خارجية أوسع نطاقا و أشمل من حيث تحقيق الأهداف الإستراتيجية و تعزيز الأمن العسكري بالقوة العسكرية القادرة على التواجد الحاسم في الوقت المناسب في أي منطقة في العالم، و تشجيع و دعم الديمقراطية الليبرالية في الدول الجديدة ضمن العمل على الاستفادة من غياب النظر المنافس، و ملاءم الفراغ الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفيتي، و لقد جسدت في واقع الأمر أغلب سياسات الأمن القومي الأمريكي و السلوكات الخارجية الأمريكية هذا الدور منذ نهاية التسعينات، من خلال تدخلها في مناطق متعددة من العالم ، و مازالت أمريكا في كل مرة تبحث عن هدف جديد و مبررات جديدة لتوسيع نطاق سياساتها التدخلية على المستوى العالمي، و حتى فيما يتعلق بالقضايا الداخلية لبعض الدول بذرائع متعددة ترتبط بمفهومها الخاص بالديمقراطية العالمية (*) كحماية حقوق الإنسان و الحريات العامة و حقوق الأقليات و مكافحة الإرهاب...، حتى تصل في الأخير إلى نمط واسع من الحكومات و الأنظمة التي تتوافق مع مصالحها.

و من الواضح أن التوجه التدخلية الجديد المبني على توجهات الأمن القومي الجديدة، و التي تجمع بين التفوق العسكري العالمي و تحقيق الازدهار الاقتصادي و تعزيز الديمقراطية و اقتصاد السوق ، و لا ينطوي على التزام مفتوح للتدخل العسكري ، فهو لا يتوخى تعهدا على غرار تعهد الرئيس جون كينيدي بـ: " تحمل أي عبء و دفع أي ثمن " (2) ، بل على العكس يجب أن تجمع

(1) انظر : عليلي موني ، مرجع سابق ص 24.

(*) **الديمقراطية العالمية** هي سياسة خارجية تعرف المصالح القومية الأمريكية ليس كنطاق قوة بل كقيم، و تميز قيمة عليا و حيدة هي تلك التي أسماها الرئيس الأمريكي الأسبق **جون كينيدي** " **انتصار الحرية** " ، و التي تتعدى السعي البسيط نحو المصالح و توازن القوى. انظر: هادي قسيس، مرجع سابق ، ص 21.

(2) انظر : مقال دون مؤلف، **مبدأ كليتتون** ، نقلا عن : <http://elibrary.grc.to/ar/penguin/page/htm>

السياسة التدخلية بين البراغماتية و المثالية ، أي مذهب جديد للسياسة الخارجية الأمريكية يضمن للولايات المتحدة لعب الدور العالمي القيادي الذي اكتسبته بعد نهاية الحرب الباردة ، مع التقليل من تكاليف القيام بهذا العبء . يمنح بعض الدول الكبرى مسؤوليات مختلفة لتتقاسم معها الأعباء و التكاليف الخارجية . إذن فهي سياسة تحافظ على الامتيازات القديمة و تحقق الأهداف الجديدة حسب أولويات المرحلة (1) .

إن التعاطي الأمريكي مع واقع التحولات أو التغيرات الدولية الجديدة سواء من حيث المرجعيات الفكرية و النظرية أو من حيث التوجهات و الممارسات العملية في إطار السياسة الخارجية، يكشف لنا مدى القدرة على التكيف و المرونة التي تتمتع بها الولايات المتحدة في سياستها الخارجية استجابة لمتطلبات و أولويات الواقع الدولي الجديدة ، حيث نجد أن الواقعيين قد يتبنون سياسات و توجهات مثالية و يسلك الليبراليون سلوكيات واقعية ، كما قد يتبنى الانعزاليون سياسات تدخلية و المحصلة هي الخاصية البراغماتية للسياسة الخارجية الأمريكية .

و قد كانت و مازالت معضلة السياسة الخارجية الأمريكية هي: أين تلتقي الواقعية بالمثالية و العالمية بالقومية ؟ و متى تختار التوسعية أو الانعزالية ؟ و لكن الاستثنائية الأمريكية دائما هي تناقض السياسة الخارجية الأمريكية (2) .

المطلب الثاني : بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي :

يعتمد فهم الصراع العربي الإسرائيلي في ظل التغيرات الدولية الجديدة التي عرفتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة بمختلف تداعياتها على فهم مجموعة من الارتباطات الجوهرية بين الجوانب المتعددة للصراع العربي الإسرائيلي و التغيرات الجديدة، و يمكن تحديد الزوايا المتعددة لهذه الرؤية إجمالاً بالنظر إلى :

1- التطورات المتعلقة بالأطراف المباشرة و غير المباشرة في الصراع من حيث الأهداف و الأولويات و السياسات العملية ، و تأثير ذلك على بلورة تصور و مفهوم جديد انطلقاً من وجود واقع جديد لهذا الصراع .

2- النظر إلى الصراع من زاوية التوازنات الدولية و الإقليمية الجديدة و موقع الجانبين العربي و الإسرائيلي من ذلك .

(1) علي موني ، مرجع سابق ، ص 27 .

(2) والتر ماكديوجال ، مرجع سابق ، ص 12 .

3- تطور العلاقة و الرؤية الخاصة للولايات المتحدة للمنطقة ككل و قضية الصراع بصفة خاصة ، و ذلك بالنظر إلى موقعها الجديد في النظام الدولي كقطب عالمي، و دورها والتزامها بمعالجة و حل النزاعات الدولية في بقع التوتر الرئيسة في العالم وفق التوجهات الإستراتيجية الجديدة لسياستها الخارجية.

4- انعكاس التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة على طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي، حيث ظهرت أبعاد جديدة لهذا الصراع لم تكن معروفة من قبل بهذا الشكل فكان الصراع صفري ثم أصبح صراع غير صفري، و بعدما كان سياسي فقط أصبح سياسي اقتصادي ، إضافة إلى تغيرات الأطراف المباشرين و غير المباشرين نتيجة التغيرات الدولية النسقية.

أولا : التطورات المتعلقة بأطراف الصراع :

برزت هذه التطورات في الأصل ابتداء من دعوة مصر في نوفمبر 1977 إلى التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي ، و بعدها توقيع اتفاقية كامب ديفيد في الولايات المتحدة بين مصر و إسرائيل في سبتمبر 1978 ، حيث جاءت هذه الاتفاقية مقسمة إلى وثيقتين ، تتعلق الأولى بأسس علاقة إسرائيل مع البلاد العربية و مستقبل الضفة الغربية و القطاع ، أما الوثيقة الثانية فتحدد أسس عملية السلام بين مصر و إسرائيل من أجل إقامة سلام دائم و تطبيع العلاقات بين البلدين سياسيا و اقتصاديا و ثقافيا (*). و قد أشرنا إلى هذه الاتفاقية لأنها تمثل أول تسوية سلمية متعلقة بفلسطين يتم الاتفاق عليها بين الجانب الإسرائيلي و أحد الأطراف العربية المهمة و الأساسية في معادلة الصراع العربي الإسرائيلي ، و لأنه يُنظر إلى اتفاق أوسلو الذي جاء فيما بعد (سنة 1993) على أنه النسخة المعدلة و ربما المشوهة لهذه الاتفاقية (1)، و قد أدت ذات الاتفاقية إلى زعزعة صف الجانب العربي الذي كان في شكل كتلة موحدة ضد الطرف الإسرائيلي، و هذا يعني بأن الأطراف المباشرة في الصراع من الجانب العربي قد دخلوا في مرحلة من الانقسام و وضع جديد من المواجهة التي يميزها غياب أهم طرف هو الطرف المصري ، و بالتالي فإن ذلك سيؤدي حتما إلى تغير الأهداف و الأولويات للأقطار العربية ذات العلاقة بالصراع ، و هذا ما يقابله بالطبع زيادة قوة الطرف الإسرائيلي المعروف بأنه مدعوم أمريكيا قبل كل شيء.

(*) للاطلاع على تفاصيل اتفاقية كامب ديفيد 1978 بين مصر و إسرائيل ، يمكن الرجوع إلى: محسن محمد صالح ، مرجع سابق ، ص 456 - 459.
(1) نفس المرجع ، ص 458.

و نظرا لحساسية المنطقة الواقع فيها هذا الصراع و أهميتها الجيوستراتيجية ، فقد اجتذب اهتمام و مشاركة فعالة من قبل القوتين العظميتين ، بحيث كاد الأمر أن يصل في بعض الأحيان إلى حد المواجهة المباشرة ، و يرجع ذلك إلى اعتبار بديهي هو اتساع فكرة الأمن القومي بالنسبة للعمالقين وامتداد نطاقه الجغرافي على المستوى العالمي ، و من ثم لعبت كل منهما دورا حيويا بالغ الأهمية و بالذات في مجال التسليح و المساعدات الاقتصادية⁽¹⁾ ، و عليه فإن فهم ديناميات الصراع يرتبط بشكل كبير بدور هذين الطرفين غير المباشرين كمتغير أساسي، لذلك ثم كان لنهاية الحرب الباردة و زوال أحد أطرافها الأثر البالغ على مجريات الصراع العربي الإسرائيلي بما يدل على تناقص الدعم الموجه للطرف العربي مقابل تزايد الدعم الموجه للطرف الإسرائيلي ، و هذا ما يجعلنا نعتقد بفرضية أن هذه التطورات الدولية و الإقليمية قد أدت بالجانب العربي إلى تقديم التنازلات التي لم يكن يتوقعها الجانب الإسرائيلي، بينما اتجه هذا الأخير نحو المزيد من الضغط و السيطرة تعظيما لمكاسبه في إطار الاستفادة من مسار التطورات الجديدة التي تجري لصالحه.

إن تلاشي الحرب الباردة و بعدها أحداث حرب الخليج التي أدت إلى إنفكاح خطر عدو عربي لإسرائيل رغم غياب العلاقات الجغرافية معه و العراق ، قد غير من وضع الطرف الإسرائيلي إن بالنسبة لعلاقتها بالولايات المتحدة أو بالنسبة لطبيعة الصراع العربي الإسرائيلي⁽²⁾ ، فكلا الحدثين غيرا طبيعة و مغزى الصراع بين إسرائيل و الدول العربية ، إذ لم يعد هذا الصراع مظهرا خطيرا للعلاقات بين الشرق و الغرب ، بل أصبح مجرد حالة تنافسية إقليمية قائمة بذاتها بسبب تغير طبيعة موازين القوى الإقليمية و التغيرات الدولية الجديدة المتعلقة بأطراف الصراع .

ثانيا : النظر إلى الصراع من زاوية التوازنات الدولية و الإقليمية

تؤكد إحدى الفرضيات المتعلقة بتحليل النظام الدولي و أنماط التوازنات في العلاقات الدولية أن سياسات توازن القوى تتراجع في حالة تغير النظام الدولي من الثنائية أو التعددية إلى حالة الأحادية أو الانفرادية من جانب واحد⁽³⁾ ، غير أن الواقع الدولي يشير إلى استمرار هذه الظاهرة في التفاعلات الدولية و الإقليمية كآلية لدعم و تعزيز مصالح الوحدات الدولية المختلفة رغم محاولة

(1) هالة أبو بكر سعودي، مرجع سابق، ص 29.

(2) جورج دوغلاس و بول دوغلاس ، أمريكا و إسرائيل علاقة حميمة : التورط الأمريكي مع إسرائيل منذ العام 1948 حتى الآن ، ترجمة : محمد زكرياء إسماعيل ، الطبعة الأولى. بيسان للنشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، 1994. ص 331 .

(3) جمال زهران ، مرجع سابق ، ص 182.

الاستعاضة بمفهوم توازن المصالح (*) الذي أطلقه غورباتشوف كبديل لتوازن القوى من أجل التقليل من النفقات العسكرية .

على مستوى ميزان القوى الدولي ، رجح أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المؤهل الوحيد لقيادة النظام الدولي ، و قد أكدت الطريقة التي حُسمت بها حرب الخليج ذلك. بما لا يدع أي مجال للشك في المكانة الجديدة التي احتلتها الولايات المتحدة الأمريكية ، و بالتالي فإن القوة الأمريكية بعد الحرب الباردة أوجدت ما يمكن أن نسميه ميزان قوى أحادي الكفة يسمح لها بتفسير المتغيرات الدولية من منظور أحادي يتناسب مع أهدافها الإستراتيجية (1) و أهداف حلفائها الاستراتيجيين في مختلف مناطق العالم، و خصوصا في منطقة الشرق الأوسط التي تضم الصراع العربي الإسرائيلي ، و يلاحظ أن الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي لأكثر فترة ممكنة يندرج تحتها هيمنتها على النظم الإقليمية و الفرعية و في مقدمتها النظام الإقليمي الشرق أوسطي والعربي ، و تعتبر أن المدخل إلى ذلك هو تمكين إسرائيل من الهيمنة على مقدرات النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه (2) ، و يتم هذا التمكين من خلال الدعم المطلق لإسرائيل ماديا و معنويا بما يمكنها من التفوق على جميع القوى الإقليمية المجاورة ، و القضاء على القوى المنافسة لإسرائيل و ردعها بمختلف الوسائل.

أما بالنسبة لميزان القوى الإقليمي فقد عرف تراجع هامش المناورة إلى حد انعدامها بعد حرب الخليج الثانية لدى الأقطاب الإقليمية العربية بسبب إما تراجع و انتهاء الدعم الذي كان يقدمه الاتحاد السوفييتي سابقا ، أو نتيجة التحول و تسليم إرادات الأقطار العربية للقوى الدولية الأمريكية (3) الذي — رغم ذلك — يعمل على ترجيح الكفة لصالح إسرائيل ، و نتيجة لذلك زادت حالة التفكك العربي بشكل يحول دون قيام أي كتلة عربية قوي في معادلة الصراع العربي الإسرائيلي ، بل على العكس من ذلك فقد تقلص مدلول الصراع العربي الإسرائيلي إلى ما أصبح يسمى بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي بسبب التقارب و التفاهم المباشر و غير المباشر بين الأقطار العربية المحورية (مصر ، الأردن ، السعودية) من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، أضف إلى ذلك

(*) المقصود بـ: **توازن المصالح** هو أن تركز الدول بعد نهاية الصراع الأيديولوجي الذي ميز الحرب الباردة على تحقيق المصالح الاقتصادية و تبادلها، لما في ذلك من تحقيق أهداف و مكاسب مباشرة و ملموسة داخل الدولة ، و في إطار التحول نحو هذا الاتجاه يجب التضييق على سياسة السباق نحو التسلح بأشكاله المختلفة.

(1) زايد عبيد الله مصباح ، مرجع سابق ، ص 400.

(2) انظر : جمال زهران ، مرجع سابق ، ص 184.

(3) انظر: نفس المرجع،

ضعف الدور الذي يمكن أن تلعبه دول أخرى مثل سوريا و لبنان و بعض دول الخليج ، و هذا في ظل استبعاد شبه كلي للعراق من معادلة توازن القوى العربي الإسرائيلي بعد حرب الخليج الثانية من خلال فرض الحصار الدولي عليه اقتصاديا وعسكريا .

و في مستوى شرق أوسطي أشمل فقد برزت أقطاب شرق أوسطية مهمة في ظل تراجع الأقطاب العربية و انضوائها تحت المظلة الأمريكية ، حيث تنامت القوة الإيرانية خاصة مع التصميم الإيراني على اكتساب القدرات النووية ، كما يبرز النموذج الإسلامي التركي الذي يمثل خصوصية في معادلة التوازنات و القوى الإقليمية الدولية ، و في إطار تدعيم التوافق بين الهيمنة الأمريكية العالمية و الهيمنة الإسرائيلية الإقليمية على الشرق الأوسط ، يبدو أن استئناس الولايات المتحدة بتركيا والعمل على إدماجها في تفاعلات كثيفة مع إسرائيل هو جزء من تقويض كل ما يهدد إسرائيل و جعلها دولة إقليمية مهيمنة (1) و ذلك ضمن سعي الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها بالوكالة ، و تقويض الجانب الإيراني الذي ما زال يعتبر أهم التحديات التي تواجه الأمن الإسرائيلي و المصالح الأمريكية في المنطقة خاصة مع استمرار الدعم الإيراني للجانب العربي (المقاومة في لبنان و المقاومة في فلسطين) في الصراع مع إسرائيل ماديا ومعنويا ، و هذا ما قد يكون له تأثير بالغ في معادلة الصراع العربي الإسرائيلي .

ثالثا : تطور الرؤية الأمريكية للصراع العربي الإسرائيلي

إن نظرة الولايات المتحدة إلى الصراع العربي الإسرائيلي هي انعكاس لعلاقتها التاريخية و الخاصة مع إسرائيل ، و رؤيتها الإستراتيجية من منظور المصالح الخاصة و الحيوية في منطقة الشرق الأوسط ، و حسبما يذكر الأستاذ حسن نافعة فإنه يمكن للفاحص المدقق لحركة السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين أن يلحظ بسهولة أن اهتمامات الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط تركز على موضوعين أساسيين : الأول هو المشروع الصهيوني الرامي إلى إقامة دولة يهودية قوية في أرض فلسطين ، و الثاني هو النفط (2) ، و أي إستراتيجية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع لا تأخذ في اعتبارها هذه المعادلة فإن عواقبها غير محمودة على المصالح الحيوية و الإستراتيجية الأمريكية.

(1) انظر: جمال زهران ، مرجع سابق ، ص ص 183 - 184.

(2) انظر: حسن نافعة ، وجهة نظر في تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي ، السياسة الدولية، العدد 153، جويلية 2003، ص 75.

و فيما يتعلق بالمشروع الصهيوني فإنه معروف أن الولايات المتحدة الأمريكية منذ اللحظة الأولى ولأسباب عدة راهنت على الاستثمار السياسي فيه بأقصى ما تستطيع ، فأيدت وعد بلفور عام 1917 و تحمست له أكثر من أي طرف دولي آخر ، و منذ الحرب العالمية الثانية أصبحت الولايات المتحدة المعقل الرئيسي لنشاط الحركة الصهيونية التي تغلغت بدورها في مراكز القرار الأمريكي ، و كانت أمريكا كذلك أول من اعترف بدولة إسرائيل عند إعلان قيامها في 1948 ، و استخدمت حق النقض في مجلس الأمن عشرات المرات ضد القرارات التي تكون فيها إدانة أو شجب أو أي إشارة ضد إسرائيل ، و استمرت هذه الرؤية الأمريكية على هذه الحال بعد الحرب الباردة بل و أكثر من ذلك فقبل حرب الخليج الثانية صدر أول بيان سياسي أمريكي عن إدارة جورج بوش فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي على لسان نائب رئيس الجمهورية دانيال كويل عام 1989 جاء فيه:

"إني هنا لإخباركم أن إدارة بوش تشاطركم نظرتكم الرئيسية ...، إن المبدأ الأول لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط يظل كما كان يمثل دعماً قوياً لا يتزعزع لأمن إسرائيل ، و أريد أن أؤكد لكم أن سنوات بوش - كويل ستستمر في تقوية حلفنا الاستراتيجي مع إسرائيل و تعميقه"⁽¹⁾.

لقد أكدت جميع الإدارات الأمريكية التي جاءت بعد الحرب الباردة على دعمها لإسرائيل كالنزام تاريخي و حضاري مهما كلفها ذلك ، حيث اعتبرت تقوية إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط و العمل على منع ظهور أي قوة أخرى منافسة لها من بين أهم أولويات سياستها الخارجية في المنطقة و كيفما كانت الظروف، لذلك — و كما سنعرف فيما بعد — كانت مختلف الجهود الأمريكية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي تعكس الرؤية الأمريكية الإسرائيلية للتسوية، و التي تصب في اتجاه تكريس الاحتلال الإسرائيلي و توسيع نطاقه الجغرافي على حساب ما تبقى من الأرض الفلسطينية ، مما أدى إلى إفشال هذه التسويات و بالتالي فقد لعب التصور الأمريكي لقضية الصراع العربي الإسرائيلي و الطرق التي حاولت بها الولايات المتحدة معالجة هذا الصراع دوراً بارزاً في استمراره و تزايد حدته.

(1) تشريل روبنرغ ، إدارة بوش و الفلسطينيين : إعادة تقييم ، في : ميخائيل سليمان و آخرين ، مرجع سابق، ص 277.

أما فيما يتعلق بموضوع المصالح النفطية الإستراتيجية في الشرق الأوسط ، فإنه لتحقيق مصالح من هذا القبيل يتعين على الولايات المتحدة العمل على منع ظهور قوة منافسة لها مستقبلا من خلال الإمساك بنقطة مفصلية هي حقول النفط الأساسية في العالم وممرات ناقلاته البحرية وأنابيبه، و يعبر عن هذه الرؤية برادلي ثاير بقوله :

" إن غياب منافس جدي في الشرق الأوسط يمنح الولايات المتحدة الأمريكية الأولوية في السياسات الدولية ، وهذا يخلق فرصة لتحقيق الأهداف قبل انتهاء المرحلة الذهبية و ظهور منافس حقيقي " (1) .

و ترى الولايات المتحدة في الأوضاع السائدة في الشرق الأوسط أنها قد تؤدي إلى ظهور قوى قد تكون أقل بكثير من الولايات المتحدة ، لكن من السهل أن تكون مصدر تهديد مباشر للمصالح الأمريكية النفطية أو طرفا معاديا بشدة لحليفها الاستراتيجي إسرائيل وهذا ما ينطبق على حالة العراق قبل حالة الخليج الثانية ، و هذا الربط بين المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وحماية إسرائيل يبقى يفرض نفسه دائما رغم عمل أمريكا دائما على الفصل بينهما ، و يؤكد برادلي ثاير مرة أخرى على ذلك بقوله :

"يجب أن تتأكد الولايات المتحدة من المحافظة على الأمن الإسرائيلي ، فإسرائيل دعامة حقيقية استندت إليها الإمبراطورية الأمريكية في الشرق الأوسط أثناء و بعد الحرب الباردة ، و هي حليف ذو قيمة مميزة لأسباب أيديولوجية و عملية أيضا ، فهناك تعاون في الشؤون السياسية و العسكرية و الاستخباراتية ، و ليس من الواضح حاليا فيما إذا كانت الدولة الفلسطينية — إن وجدت — ستكون عوننا لضمان أمن إسرائيل و المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط" (2) .

لقد لعبت إذن التحولات الجديدة التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة دورا واضحا في صياغة أهداف و توجهات جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية ، إطلاقا من رؤيتها الكونية لمختلف القضايا الدولية وفق نظرة براغماتية تهدف إلى تكييف السياسة الخارجية في ظل التغيرات الجديدة بما يحقق أهدافها ومصالحها الإستراتيجية المتمثلة أساسا

(1) هادي قسيس ، مرجع سابق ، ص 34.

(2) برادلي ثاير ، السلام الأمريكي و الشرق الأوسط : المصالح الاستراتيجية الكبرى في المنطقة بعد 11 أيلول ، ترجمة: عمار فوزي سعيبي ، الطبعة الأولى. الدار العربية للعلوم ، بيروت ، لبنان 2004، ص 88.

في منع ظهور قوة عظمى منافسة لها ، و بسط هيمنتها على مصادر الطاقة الأساسية و في مقدمتها النفط الموجود في الشرق الأوسط، و عولمة النموذج الأمريكي في السياسة والاقتصاد والحياة العامة ، و دعم الدول و الأنظمة المتماشية مع أهدافها و مصالحها.

هذه النظرة الأمريكية كان لها أثرها على قضية الصراع العربي الإسرائيلي الدائر في منطقة حساسة بالنسبة للأولويات الجيوستراتيجية و الاقتصادية الأمريكية ، حيث تطورت قضية الصراع و عرفت مستجدات خطيرة ارتبطت بشكل واضح بأهمية و مكانة الدور الأمريكي في المنطقة و محاولته لإيجاد تسوية سلمية لهذا الصراع في ظل معطيات البيئة الدولية و الإقليمية الجديدة .

المبحث الثالث : تفسير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع في إطار المتغيرات

النسقية الجديدة :

ظهرت العلاقة الأمريكية بالصراع العربي الإسرائيلي و القضية الفلسطينية إلى العلن منذ تأييدها لوعده بلفور في أوت 1918 ، ثم ظهور قرار أمريكي في 1922 شبيه بوعده بلفور يدعم قيام وطن قومي لليهود على أرض فلسطين ، و كان اهتمام الولايات المتحدة في البداية بالمنطقة ككل ينحصر في العلاقات و المصالح الثقافية و الاجتماعية و التجارية للأمريكيين الموجودين هناك ، أما بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي فقد ارتبط الدور الأمريكي في البداية بتأييد الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، و لم يعرف صدى واسعاً بسبب العزلة النسبية التي ميزت السياسة الخارجية الأمريكية آنذاك .

استمر الوضع على هذا النحو إلى أن قررت بريطانيا التخلي عن القضية الفلسطينية و تسليم أمرها إلى هيئة الأمم المتحدة عام 1947 ، و كانت هذه المرحلة قد عرفت خروج كلي للولايات المتحدة من عزلتها استعداداً للعب دورها العالمي في السياسة الدولية و الإقليمية ، و عاد مع ذلك اهتمامها الإقليمي بالشرق الوسط و الصراع العربي الإسرائيلي ، حيث صادقت على القرار المتعلق بالتقسيم (181) الصادر في 23 نوفمبر 1947 ، و الذي كان لها دور بارز في تمريره و توجيهه العديد من الدول نحو الموافقة عليه ، و بعدها كان التأييد الأمريكي لإعلان قيام دولة إسرائيل ، قبولها كدولة كاملة العضوية في هيئة الأمم المتحدة و قد نظرت الولايات المتحدة منذ ذلك الوقت إلى إسرائيل على أنها عامل مهم و استراتيجي في محاصرة المد الشيوعي في الشرق الوسط ، ثم تزايدت هذه الأهمية مع تزايد الارتباط و الاعتماد الأمريكي على نفط الخليج ، و من ثم فإنه يلاحظ أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع قبل نهاية الحرب الباردة قد تميزت بمظهرين بارزين هما :

1 - كانت تتم في إطار التوجه العام نحو منطقة الشرق الوسط و من منظور الصراع مع الاتحاد السوفيتي و حماية مناطق النفوذ و المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة ، و اعتبار إسرائيل الحليف الاستراتيجي هناك .

2 - لم تثمر السياسة الخارجية الأمريكية من خلال محاولات التسوية للصراع العربي الإسرائيلي عن حل شامل و عادل ، و إنما كانت هناك حلول جزئية نجم عنها إضعاف الطرف أو بالأحرى الأطراف العربية و بالمقابل تقوية الطرف الإسرائيلي .

و تبعا لفرضية أن التغيرات العميقة في النظام الدولي تؤدي إلى تغيرات عميقة في السياسة الخارجية للأعضاء الأساسيين فيه، فهل يُفترض أن تغيرات ما بعد الحرب الباردة ستؤدي إلى تغير سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي؟.

و في إطار محاولتنا لتفسير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع في ظل المتغيرات النسقية الجديدة^(*)، فإن السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة قد ارتبطت بحدثين بارزين هما: حرب الخليج الثانية و تداعياتها الإقليمية و الدولية، و أحداث 11 سبتمبر 2001، و الذين نعتبرهما معلمين بارزين في تطورات السياسة الخارجية الأمريكية إلى جانب نهاية الحرب الباردة كمعلم رئيسي، لذا سنقسم هذا المبحث إلى ثلاث محاور أساسية:

- 1 - تفسير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع قبل حرب الخليج الثانية
- 2 - تفسير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع في ظل حرب الخليج وما بعدها
- 3 - تفسير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

المطلب الأول: تفسير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع قبل حرب الخليج

إن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بعد نهاية الحرب الباردة و حتى حرب الخليج الثانية انطلقت من وضع دولي و إقليمي عام، و من دور أمريكي سابق في المنطقة و تجاه هذا الصراع.

أولا : الإطار العام لهذه السياسة :

إن فهمنا للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع بعد الحرب الباردة في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية الجديدة لا يمكن أن يبدأ من انهيار جدار برلين في نوفمبر 1989 فحسب، لأن هناك

^(*) نذكر على سبيل التوضيح أننا سنقدم تحليلنا في ظل الاعتراف بالمنطلقات النظرية الخاصة بالتفسيرات النسقية المتمثلة في: أن فوضوية النظام الدولي سمة أساسية تفرض على الدول تبني سلوكات عقلانية، و التركيز على القرار دون النظر إلى تعقيدات عملية صنع القرار لاعتبار أن الدولة فاعل و حدودي منسجم و عقلاني، و أخيرا تجاهل متغيرات البيئة الداخلية في التفسير. و عليه فإن التفسير النسقي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ينطلق من فرضية نظرية مفادها أن السياسة الخارجية الأمريكية عملية عقلانية قائمة على حساب التكلفة و العائد الناتجين عن أساليب العمل المتغيرة، و بالتالي فإن خيارات السياسة الخارجية الأمريكية تعكس أسلوب العمل الملائم للنهوض بالمصالح القومية وفقا للثمن المحدد الذي يتعين دفعه، و هذا بناء على فرضية الرشادة و العقلانية. و من جهة أخرى فإن محددات البيئة الخارجية (عناصر النظام الدولي، حركية النظام الدولي، المكانة الدولية و سلوك الدولة السابق، تفاعلات الوحدات الدولية الأخرى، و المنظمات الدولية و الأطراف الثالثة). هذه المحددات تدخل في تفسير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي مجتمعمة وبشكل متداخل بحيث نرى انه لا يمكن تناول أي منها بشكل منفصل عن الآخر إذا ما أردنا أن نعطي تفسيرات أكثر دقة وشمولا، لذلك ارتأينا عدم تناول أي من هذه المتغيرات على حدة بالإضافة إلى أن هذا راجع نسبيا إلى الطبيعة المتشعبة لنموذج الدراسة.

جوانب مهمة و ذات علاقة وطيدة و مباشرة بتفسير السياسة الخارجية الأمريكية بدأت قبل نهاية الحرب الباردة و استمرت بعدها ، و يمكن أن نشير إلى ذلك كما يلي :

أ - ظلت منطقة الشرق الأوسط تقف كواحدة من أكثر مناطق العالم التي احتفظت بقدر كبير من استمرارية مواقف السياسة الخارجية الأمريكية تجاهها عبر مراحل مختلفة ، و ربما كان ذلك راجعا في معظمه إلى وجود قدر كبير من ثبات أجندة المصالح و الأهداف الأمريكية التي تبلورت في مرحلة الحرب الباردة حول هذه المنطقة ، و مع تراجع الحرب الباردة و اختفاء الاتحاد السوفييتي ظلت فكرة ضمان هذه المصالح قائمة⁽¹⁾ ، وهذه المصالح تلخصت — كما هو معروف — في أمرين أساسيين هما : دعم و حماية امن إسرائيل بصفة مطلقة ، و الأمر الآخر الذي بقيت له أهمية قصوى في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة هو الموارد النفطية الضخمة التي تمثل مصلحة حيوية كبرى للولايات المتحدة و حلفائها.

ب - عرفت القوى الإقليمية العربية حالة من التفكك و العجز بعد تراجع مظاهر التوحد في مواجهة العدو الإسرائيلي ، و عانت البلدان العربية النفطية من انخفاض الإيرادات و تراجع الأسعار، و من جهة أخرى شهدت الأراضي المحتلة اندلاع الانتفاضة الفلسطينية (انتفاضة الحجارة) في ديسمبر 1987 و التي بدأت في غزة ثم تزايدت قوتها و صدها لتشمل الضفة الغربية، و اتضح أن أمرا جديدا قد بدأ يحدث ، إذ أن الفلسطينيين الذين كانوا خانعين من قبل في الضفة و القطاع قد بلغوا سن الرشد السياسي و باتوا يتطلعون إلى الانتقام⁽²⁾ ، و كان لهذا الحدث الفلسطيني الشعبي أثره في طرح القضية الفلسطينية بقوة في جداول أعمال الأمم المتحدة ، و بروز دور منظمة التحرير الفلسطينية كطرف أساسي في عملية التسوية باعتبارها الممثل الشرعي المعترف به للشعب الفلسطيني ، و قد استمرت الانتفاضة إلى غاية توقيع اتفاق أوسلو بين إسرائيل و منظمة التحرير عام 1993.

ج - ظهرت قبيل نهاية الحرب الباردة سلسلة من مبادرات السلام التي شكلت الأرضية الأساسية لعملية التسوية فيما بعد ، و بدأ ذلك عندما اعترفت إسرائيل بأنها تواجه تحديات حقيقة و خطيرة بسبب حدة الانتفاضة الشعبية الفلسطينية ، و كانت أولى هذه المبادرات و أهمها تلك التي

(1) عبد الله صالح ، مستقبل السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ، السياسة الدولية ، العدد 127 ، جانفي 1997 . ص 126.

(2) ويليام كوانت ، عملية السلام : الدبلوماسية الأمريكية و النزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967 ، ترجمة : هشام الدجاني ، الطبعة الأولى. مكتبة العبيكان ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2002. ص 495.

تقدمت بها الولايات المتحدة الأمريكية في مارس 1988 وعرفت بـ: " مبادرة شولتز " (*)، حيث أطلق عليها أنها أهم انخراط أمريكي في صنع السلام العربي - الإسرائيلي حيث ركزت على فكرة السلام الشامل الذي يجب أن يتحقق عن طريق المفاوضات الثنائية المباشرة استناداً إلى القرارين 242 و 338 ، والجديد في هذه المبادرة هو ما دُعي بـ: **التشابك بين مفاوضات المرحلة الانتقالية والمفاوضات حول الوضع النهائي** ، إضافة إلى أن القضية الفلسطينية ينبغي أن تعالج عن طريق المفاوضات ما بين الوفد الإسرائيلي والوفد الأردني - الفلسطيني المشترك ، كما ينبغي أن تخصص فترة ستة أشهر للتفاوض حول الترتيبات الانتقالية، و في الشهر السابع تبدأ مفاوضات الوضع النهائي مع التأكيد على أن الولايات المتحدة سوف تشارك في مجموعتي المفاوضات و ستقدم مشروع اتفاق بشأن الترتيبات الانتقالية لتنظر فيه الأطراف المعنية (1)، غير أن هذه المبادرة لم يكتب لها النجاح بسبب الرفض الإسرائيلي و إعلان الأردن تسليم مسؤولية الضفة الغربية إلى منظمة التحرير الفلسطينية ، و رغم ذلك تبقى **مبادرة شولتز** ذات أهمية من الناحية النظرية و المنهجية في الرؤية الأمريكية لعملية التسوية بعد نهاية الحرب الباردة، و ذلك لاعتمادها على القرارين الأميين 242 و 338 كمرجعية لتحقيق السلام بين الجانبين العربي و الإسرائيلي .

المبادرة الثانية تمثلت في مشروع السلام الفلسطيني في نوفمبر 1988 (2) ، و قد تضمنت هذه المبادرة تحولاً مهماً في موقف منظمة التحرير الفلسطينية التي دعت بشكل صريح إلى التعايش و السلام مع إسرائيل، بعدما كان ذلك يعتبر من قبيل المحرمات بالنسبة للموقف الفلسطيني الذي بدأ يقترب من مربع الشروط الإسرائيلي دون اقتراب إسرائيلي من الشروط الفلسطينية المشروعة، و اعتبرت الولايات المتحدة هذه المبادرة ايجابية لكنها غير كافية ، و استفادت من مجمل الحالة العربية و الدولية التي ترى أن حل أوراق القضية الفلسطينية بيد أمريكا ، و اشترطت هذه الأخيرة — منذ أمد طويل — للدخول في حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ثلاثة شروط : الأول هو الموافقة على القرار 242 ، و الثاني وقف العمليات العسكرية ضد إسرائيل ، و الثالث يتعلق ببند الإرهاب . و قد كان لأمريكا ذلك من خلال توقيع ياسر عرفات على وثيقة **ستوكهولم** في ديسمبر 1988 و التي تضمنت اعترافاً صريحاً بإسرائيل و قراري مجلس الأمن 242 و 338

(*) **جورج شولتز** هو وزير الخارجية الأمريكي في فترة حكم الرئيس **دونالد ريفان**

(1) انظر : ويليام كوانت ، مرجع سابق ، ص ص 467 - 468.

(2) انظر: محسن محمد صالح ، مرجع سابق ، ص ص 467-466

و نبذ الإرهاب⁽¹⁾، و كانت هذه خطوة جديدة في الموقف الأمريكي لجر الفلسطينيين نحو تقديم المزيد من التنازلات .

أما المبادرة الثالثة فهي مشروع رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير للحكم الذاتي في ماي 1989 ، و تتلخص حول الدعوة إلى انتخابات في الضفة الغربية و قطاع غزة (ماعدا القدس الشرقية) ، و اختيار فلسطينيين من غير أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية للتفاوض معهم حول إقامة حكم ذاتي في مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات يتم بعدها الاتفاق حول الوضع النهائي⁽²⁾، و قد قوبل هذا المشروع بالرفض من الجانب الفلسطيني الذي رأى فيه إجحافا و تجاهلا للحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني ، و رغم الانتفاضة التي ما تزال مستمرة و فعاليتها في تحريك الرأي العام العالمي ضد إسرائيل و الحرج الذي وقعت فيه الدول العربية الصديقة لأمريكا، إلا أن ذلك لم يجل دون وجود منظمة التحرير هي الأخرى في مأزق سياسي لم تجد سبيلا للخروج منه إلا بمزيد من التنازلات التي استمرت إسرائيل في المطالبة بها مستفيدة من دعم الولايات المتحدة خاصة بعد تأكد هذه الأخيرة من نهاية الحرب الباردة .

ثانيا : مضمون السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع في هذه المرحلة

شهدت الولايات المتحدة في مرحلة انتقال النظام الدولي إلى الأحادية القطبية بداية التعاطي الايجابي مع المبادرة الأخيرة التي جاء بها رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير ، و من الواضح أن الموقف الأمريكي جاء بشكل يتفق مع المطالب و الأهداف الإسرائيلية ، و على الرغم من الضجيج الدبلوماسي الكبير حول التحرك الأمريكي بشأن دفع عملية السلام و رضوخ الجانب العربي لكل الشروط، إلا أن إسرائيل ظلت متمسكة بآرائها و شروطها الراديكالية و الجامدة بشأن السلام مع الفلسطينيين و هي : لا مفاوضات مع منظمة التحرير ، لا دولة فلسطينية ، لا لحق الفلسطينيين للعودة ، لا بحث في أمر القدس ، و فضلا عن ذلك اتضح في ربيع 1990 أن إسرائيل ترفض حتى تطبيق اقتراحها نفسه المتعلق بالانتخابات⁽³⁾ .

هذا الموقف أدى إلى خلق انزعاج أمريكي تجاه إسرائيل إلى درجة إصدار بيان رسمي في مارس 1990 يربط موافقة الولايات المتحدة على طلب إسرائيل ضمانات قروض بمبلغ 400

(1) نفس المرجع ، ص 468.

(2) نفس المرجع ، ص 469.

(3) تشريل روبنيرغ ، مرجع سابق ، ص 282.

مليون دولار لتوطين المهاجرين اليهود من السوفييت بشرط توقف إسرائيل عن الاستمرار في بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة و تحديدا في القدس الشرقية ، الأمر الذي أدى إلى تصلب موقف حكومة شامير مما أدى إلى حالة من التوتر في العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية ، و هذا الوضع بدوره كان له انعكاس سلبي على عملية السلام حيث توقف التحرك نحو وفاق إسرائيلي - فلسطيني⁽¹⁾ مع استمرار إسرائيل وبشكل غير مسبوق في بناء المستوطنات، و هو ما اعتبرته الولايات المتحدة أمرا يعيق بشدة طريق عملية السلام العربي الإسرائيلي الذي تعمل عليه من خلال سياستها الخارجية في المنطقة ، و هذا ما جعلها كل مرة تعمل على استرضاء حليفها الإسرائيلي حيث تراجعت عن موقفها السابق بشأن ضمانات القروض والمستوطنات في نفس الشهر (مارس 1990) ، و هذا ما تأكد على لسان وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر : " ... أنه من الواضح أن اليهود يمكنهم العيش أينما يريدون، شرقا أو غربا "⁽²⁾ ، أي يمكن لإسرائيل أن تبني المستوطنات لليهود سواء في القدس الغربية أو في القدس الشرقية .

أدى الموقف الأمريكي تجاه التطورات الأخيرة إلى تداعي العلاقة — و التي لم يمض عليها وقت طويل — بين الولايات المتحدة و منظمة التحرير الفلسطينية ، في حين تطورت علاقة هذه الأخيرة بشكل كبير و مقلق للطرف الآخر مع بغداد التي تعتبر المعارض الأساسي للسياسة الأمريكية و الإسرائيلية في المنطقة ، و المؤيد الصريح و بشدة للانتفاضة التي ما تزال مظاهرها مستمرة خاصة من خلال بعض المحاولات الفدائية بين الحين و الآخر ، و التي كانت تعتبرها الولايات المتحدة و إسرائيل من قبيل العمليات الإرهابية.

و في ظل هذه الأوضاع و قبيل اندلاع أزمة الخليج بدت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي غير واضحة ، إذ لم يكن يُرى أي مستقبل لعملية السلام التي تمثل جوهر هذه السياسة في المنطقة خاصة في هذه المرحلة ، و هذا لوجود حكومة إسرائيلية تعمل على تسريع وتيرة الاستيطان في الأراضي المحتلة ، و من جهة أخرى منظمة التحرير الفلسطينية التي تتجه أكثر فأكثر إلى التقارب و التحالف مع العراق الذي بدأ يستعد لغزو الكويت و تهديد إسرائيل بالقصف الصاروخي، و هو أمر ترى فيه إسرائيل الفرصة المناسبة لإبعاد المنظمة عن التقارب مع الولايات المتحدة و عن عملية السلام كلها و شطبها نهائيا من أي جهود دبلوماسية مستقبلية .

(1) انظر : نفس المرجع ص 283 .

(2) نفس المرجع ، ص 287 .

إن نهاية الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفيتي و ما تبعه من تقوية العلاقات الأمريكية بدول الخليج خاصة السعودية ، و انقسام الوطن العربي ، كل تلك العوامل دعمت الموقف الأمريكي في المنطقة⁽¹⁾، و مع هذه الظروف فإنه قبل حرب الخليج الثانية بات واضحاً أن المصالح الأمريكية النفطية غير معرضة للخطر ، أما التحدي الآخر الذي مازال يفرض نفسه على أولويات السياسة الخارجية الأمريكية هو قضية الصراع العربي الإسرائيلي المتجه نحو المزيد من التعقيد بفعل توجهات أطرافه المتصلبة وغير المتوافقة في أغلب الأحيان، و أحيانا أخرى بفعل قصور وتراخي الدور الأمريكي الذي بالغ في دعمه لإسرائيل بصفة مطلقة و بصورة توحى بأن الولايات المتحدة ترغب في التعايش مع استمرار هذا الصراع ما دام أنه لا توجد عوامل تهدد استمرار حصولها على النفط العربي الرخيص لها و لحلفائها ، إلى أن اندلعت أزمة الخليج الثانية التي غيرت إلى حد بعيد هذه النظرة الأمريكية عندما حاولت العراق أن تربط بين الصراع العربي الإسرائيلي و تهديد المصالح النفطية لأمريكا في الخليج.

المطلب الثاني : تفسير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في ظل

حرب الخليج الثانية و ما بعدها .

أولاً : تداعيات أزمة و حرب الخليج الثانية :

في أوت 1990 دخلت القوات العراقية إلى الكويت و بدأت بذلك أزمة الخليج و التي تحولت بعد بضعة شهور إلى حرب الخليج الثانية ، و رغم عمل الولايات المتحدة على فصل حرب الخليج عن الصراع العربي الإسرائيلي، إلا أن التعقيدات التي برزت مع الطريقة التي سارت بها أحداث هذه الأزمة و نتائجها تؤكد ثقل وزن القضية الفلسطينية و الصراع العربي الإسرائيلي في الاعتبار السياسية و الإستراتيجية الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ، و تداخلها مع ما من شأنه أن يهدد المصالح النفطية للولايات المتحدة الأمريكية ، إذ استطاع صدام حسين خلال الأزمة أن يستميل جانباً من الرأي العام في المنطقة العربية ، و يجتذب تأييداً له و زنه و دلالاته السياسية عندما اشترط إنهاء الاحتلال الإسرائيلي مقابل خروجه من الكويت ، و بهذا فإنه لم يعد هناك أدنى

⁽¹⁾ انظر : فواز جرجس ، مرجع سابق ، ص 149.

شك في أن استمرار الإنكار للحقوق القومية المشروعة للشعب الفلسطيني يدعو إلى عدم الاستقرار الإقليمي (1).

رغم قلة اهتمام الولايات المتحدة بشأن الصراع العربي الإسرائيلي بسبب انشغالها بحرب الخليج، و التزامها بتحرير الكويت في إطار قيامها بدورها الجديد وحماية لمصالحها النفطية، فإنها رأت أنه من المناسب إيجاد ائتلاف عربي و المحافظة عليه دعماً لحرهما ضد العراق ، و من أجل ذلك أيدت الولايات المتحدة قرار مجلس الأمن رقم 673 الذي يدين على الأخص أعمال العنف التي ترتكبها قوات الأمن الإسرائيلي ضد الفلسطينيين ، كما وافقت على قرار السكرتير العام بإرسال بعثة أممية إلى المنطقة (2) ، و في نفس السياق و من أجل إظهار شيء من التباعد عن إسرائيل قامت الولايات المتحدة الأمريكية كذلك بتأخير الموافقة على طلب إسرائيل ضمانات قروض بمبلغ 400 مليون دولار لإسكان المهاجرين اليهود من السوفييت، و على الرغم من ذلك فقد استمرت إسرائيل في بناء المستوطنات الجديدة على الأراضي الفلسطينية بما لديها من إمكانيات ، الأمر الذي أثار حفيظة الفلسطينيين و جعل علاقة الولايات المتحدة بشركائها من الدول العربية في وضع حرج ، و هذا ما يمكن أن نعتبره مظهراً جديداً أو تغيراً في السياسة الخارجية الأمريكية التي دأبت و بشكل غير منقطع على عدم الاعتراض على تصرفات حليفها إسرائيل ، و هذا ما جعل إسرائيل تغضب بشدة من الموقف الأمريكي غير المسبوق .

لقد تعرضت حساسية الموقف الأمريكي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي لاختبار حاد لسياستها التقليدية خلال أزمة الخليج ، و ذلك عندما حاول الرئيس العراقي الربط بين حل الأزمة الكويتية و حل القضية الفلسطينية ، و كان قد أطلق صواريخ بعيدة المدى على إسرائيل أملاً في أن يؤدي ذلك إلى تعقيد التحالف الدولي المشكّل ضد العراق و تقويضه ، لقد أراد الرئيس العراقي أن يؤكد على وجود صلة بين حرب الخليج و دور إسرائيل في حالة عدم الاستقرار الإقليمي الراهنة، كما أراد أن يثير إسرائيل للقيام برد انتقامي على القصف الصاروخي فيجد الأعضاء العرب في التحالف الذي ترأسه الولايات المتحدة صعوبة في القتال جنباً إلى جنب مع تل أبيب ، و هنا أدركت الولايات المتحدة خطورة الموقف و مارست ضغطاً آخر على إسرائيل لمنعها من الرد على

(1) دان تشيرجي ، أمريكا و السلام في الشرق الأوسط ، ترجمة : محمد مصطفى غنيم ، الطبعة الأولى. دار الشروق ، القاهرة ، 1993. ص 292.

(2) انظر : تشريل روبنبرغ ، مرجع سابق ، ص ص 291 - 292.

هجمات العراق الصاروخية⁽¹⁾، و هنا تؤكد مرة أخرى لدى أمريكا الترابط بين قضايا الصراع العربي الإسرائيلي و تهديد المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ، فطالما أن للولايات المتحدة مصالح في النفط الخليجي فعليها أن تهتم بالأحداث و التطورات الحاصلة على المسرح العربي الإسرائيلي ، و أن القضية الفلسطينية يمكن في ظل أي توتر أو أزمة أو حرب إقليمية في الشرق الأوسط أن تكون ورقة تهديد فعلي و مصدر خطر محتمل على المصالح الأمريكية ، لذلك فقد شهدت المرحلة التي تلت نهاية حرب الخليج الثانية انتعاشا ملحوظا في عملية السلام الرامية إلى تسوية حالة الصراع العربي الإسرائيلي .

ثانيا : تطورات عملية السلام الأمريكي بعد حرب الخليج الثانية :

لقد أثبتت الطريقة التي انتهت بها أحداث الخليج الدور المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية في تشكيل المناخ السياسي و الاستراتيجي في الشرق الأوسط⁽²⁾ ، و من جهة أخرى كان للتدخل الأمريكي العسكري لوقف المد العراقي تأثيرا سلبيا على الوضع الاستراتيجي لإسرائيل التي يفترض أن تكون هي بدورها حامية المصالح الأمريكية في المنطقة بما في ذلك نفط الخليج العربي ، فقد تأكد أن وضعها لا يسمح لها بالتصدي للغزو العراقي ولا بمعاقبته ولا حتى بالرد عليه ، بل أثبت الواقع أن إسرائيل هي من تحتاج إلى الحماية من الأخطار و التهديدات الموجودة و المحتمل وجودها في منطقة الصراع العربي الإسرائيلي ، سواء بالوسيلة العسكرية أو بالأداة الدبلوماسية السلمية ، لذا بعد نجاح الولايات المتحدة في مهمة الخليج وترويجها لفكرتها الخاصة عن النظام الدولي الجديد، لم يعد أحد يستطيع أن يشكك في صحة التحول من انتصار الخليج إلى صنع السلام العربي الإسرائيلي .

و بالفعل فبعد أن فرغت الولايات المتحدة من ترتيبات وقف إطلاق النار و جهت من جديد اهتمامها إلى الصراع العربي الإسرائيلي ، و حاولت تأكيد فرضية أن انسحاب العراق من الكويت قد يقدم الفرصة لتسوية هذا الصراع ، و بدأت تعتقد أن السلام بين العرب و إسرائيل قد يحقق مصالح حقيقية لجميع أطراف الصراع بما في ذلك حماية المصالح الأمريكية ، كما أكدت على أن السلام يجب أن يقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338 ، و مبدأ الأرض مقابل

(1) انظر : فواز جرجس ، مرجع سابق ، ص ص 153 - 154 .

(2) هنري كيسنجر : هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية : نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين ، مرجع سابق، ص 180.

السلام⁽¹⁾ ، و رأت الولايات المتحدة أن هذه المرجعية (القانونية) التي ستقوم عليها عملية السلام من شأنها أن تحقق الأمن و الاعتراف بإسرائيل كما أنها سوف تضمن حقوق الفلسطينيين المشروعة ، و من هذا المنطلق اعتبرت أن فرصة وضع حد قد يكون نهائيا للصراع العربي الإسرائيلي قد أصبحت مواتية ، فبادرت بالدعوة لعقد مؤتمر مدريد للسلام الذي يعتبر المدخل الأساسي و البداية الفعلية لتطور عملية السلام العربي الإسرائيلي في ظل التغييرات الدولية و الإقليمية الجديدة ، لذا ركزنا — بصورة أساسية — في هذا الجانب من تفسيراتنا للسياسة الخارجية الأمريكية على دورها في كل من مؤتمر مدريد للاعتبار الذي ذكرنا سالفا ، ثم دورها في اتفاق أوسلو الذي على أساسه استمرت عملية السلام فيما بعد انطلاقا من اعتباره أرضية مشتركة جديدة لطرفي الصراع .

أ - السلام الأمريكي من خلا مؤتمر مدريد:

بعد الدعوة الأمريكية للأطراف المباشرين و غير المباشرين في الصراع العربي الإسرائيلي، تم عقد مؤتمر مدريد خلال الفترة الممتدة من 30 أكتوبر إلى 15 نوفمبر 1991 ، و الذي سمي بـ: **مؤتمر السلام** ، تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (سابقا) ، و اکتفت الأمم المتحدة بدور المراقب^(*) ، و يهدف هذا المؤتمر عموما إلى إجراء مفاوضات على مسارين ثنائي و متعدد الأطراف بناء على قراري مجلس الأمن 242 و 338 لتحقيق سلام شامل وفق مبدأ: " الأرض مقابل السلام " الذي أعلنته الولايات المتحدة في مارس 1991⁽²⁾، و قد كان تصور الإدارة الأمريكية للسلام العربي الإسرائيلي في ظل الظروف الدولية و الإقليمية السائدة آنذاك مبني على فرضية أن الهزيمة التي لحقت بالعراق ستقنع أكثر العرب المتشددین تطرفا بأن الحل العسكري للصراع العربي الإسرائيلي أمر غير ممكن على الإطلاق ، كما بيّن تعاون الاتحاد السوفيتي مع الولايات المتحدة أثناء معالجة أزمة الخليج الثانية أن قواعد الحرب الباردة القديمة تعاد صياغتها ، و أن الولايات المتحدة أصبحت الآن أكثر من أي وقت مضى المكون الذي لا غنى عنه

(1) جورج بول و دوغلاس بول ، مرجع سبق ذكره ، ص 172 .

(*) هذا الدور المتواضع الذي أعطي للأمم المتحدة كان نتيجة طلب و إجاج اسرائيلي من أجل تهميش هيئة الأمم في عملية السلام في هذه المرحلة، و إذا نظرنا إلى دور الأمم المتحدة من زاوية أخرى نجد أن القضية الفلسطينية قد حُضيت لدى هذه الأخيرة باهتمام واضح منذ نشأتها ، حيث أصدرت العديد من القرارات المهمة مثل قراري **مجلس الأمن 242 و 338**، إضافة إلى قرارات الجمعية العامة الكثيرة و التي أكدت دائما على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، فبين: 1948 و 1989 أصدرت الجمعية العامة و مجلس الأمن (300) قرار على الأقل فيها إدانة لإسرائيل، إلا أن هذه الأخيرة لم تكثر بسبب ثقتها التامة استعمار أمريكا لحق النقص الموضوع في خدمتها. أنظر: إدريس لكريني ، **إدارة الأزمات في عالم متحول: مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية**، **المستقبل العربي**، العدد 287. جانفي 2003. ص 43 - 44.

(2) انظر زايد عبید الله مصباح ، مرجع سابق ، ص 389 .

للاستقرار الدولي، و جزء لا يتجزأ من عملية السلام في الشرق الأوسط (1) ، وسوف يدرك الفلسطينيون و الأردنيون الذين سمحوا لعواطفهم أن تجرهم إلى جانب صدام أنهم فقدوا التأييد لدى النظم العربية ، و أن الزمن ليس في صالحهم، و انطلاقاً من ذلك فإنه من المتوقع أن يرد الجميع بصورة إيجابية على أية مبادرة دبلوماسية جادة (2).

على الرغم من أن ما يمكن اعتباره اهتماماً جاداً و متماسكاً في اتجاه البحث عن تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي هو ما عرفته السياسة الخارجية الأمريكية في عهد جورج بوش، و التي تبلورت مع جميع أطراف الصراع المباشرين و الغير المباشرين في مؤتمر مدريد الذي سعى إلى إرساء مبادئ وقواعد العملية السلمية و في مقدمتها مبدأ الأرض مقابل السلام (3) ، إلا أنه و بالنظر إلى أطراف الصراع المباشرين ، نجد أن التصور الذي رسمته الولايات المتحدة عن فرصة جديدة للسلام بين العرب وإسرائيل بعد حرب الخليج ، يبدو أنه كان مفرطاً في التفاؤل ، فلا سوريا و لا الأردن كانا في صنف المهزومين بحيث يشكل ذلك سبباً ضاغطاً عليهما يدفعهما إلى تغيير سياساتهما الصراعية مع إسرائيل ، كما أن هذه الأخيرة من جهتها قد عملت على إعاقة مسار السلام بشتى الطرق ، حيث أصرت على ألا تكون مفاوضات السلام تحت رعاية الأمم المتحدة ، و على ألا يكون للأمم المتحدة و للمجموعة الأوروبية أو أي طرف ثالث سوى دور المراقب ، و أنه من أجل الحصول على هذا الدور الشكلي فإنه على جميع الجهات أن تقبل تفسيرات إسرائيل للقرار 242 على أنه لا يلزم إسرائيل بإرجاع الأراضي ، كما رفضت كذلك أن تتنازل عن بعض شروطها و أصرت على منحها حق الاعتراض على أي عضو في الوفد الفلسطيني (4) ، و قد كان لإسرائيل كل ذلك، و هذا يعني أنه سوف لن يكون في الوفد الفلسطيني — و هو أهم الأطراف المباشرة في الصراع — أعضاء يمثلون الفلسطينيين حقاً.

كان موقف الولايات المتحدة من خلال مؤتمر مدريد يعكس من جديد استمرار التحيز الأمريكي لإسرائيل من خلال انتهاج كل السياسات التي من شأنها دعم قوة و مكانة إسرائيل على المستوى الإقليمي، فقد أيدت و قبلت كل الشروط الإسرائيلية في المؤتمر الدولي ، و في المقابل رفضت أغلب إن لم نقل جميع المطالب الفلسطينية و العربية انطلاقاً من الموافقة على المقاربة

(1) انظر : هنري كيسنجر : هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية : نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين ، مرجع سابق ، ص 7.

(2) انظر : عبد الله هوادف ، مرجع سابق ، ص 99 .

(3) انظر : عبيد الله صالح ، مرجع سابق ، ص 126 .

(4) جورج بول و دوغلاس بول ، مرجع سابق ، ص ص 172-173 .

الإسرائيلية للسلام المؤسسة على أنه " لا مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، حق الرفض ضد أي عضو من أعضاء الوفد الفلسطيني ، لا دولة فلسطينية مستقلة ، لا حق للاجئين الفلسطينيين بالعودة" (1) ، و رغم كل هذا فإنه كان يُنظر إلى مؤتمر مدريد على أنه وضع أرضية عمل مشترك للمجموعة الدولية في الشرق الأوسط تحت رعاية الولايات المتحدة من أجل الانتقال إلى خطوات أخرى نحو تحقيق سلام ملموس تبرز فيه من جديد أهمية الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الأمريكية.

ب - اتفاق أوسلو (غزة - أريحا) و الدور الأمريكي :

بعد سلسلة من المفاوضات السرية بين الجانب الإسرائيلي و الجانب الفلسطيني ممثلا في منظمة التحرير التي استسلمت إسرائيل للتفاوض معها نتيجة ضغط الانتفاضة ، توصل الطرفان إلى اتفاق أوسلو الشهير الذي تم التوقيع عليه رسميا في واشنطن بتاريخ 13 سبتمبر 1993 (*) ، و قد عرف اتفاق أوسلو بـ: "اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي" أو "اتفاق غزة - أريحا" في البداية، و وقعت كافة الاتفاقيات التالية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل فيما بعد بناء على هذا الاتفاق (2) ، وذلك إلى غاية اندلاع انتفاضة الأقصى في 28 سبتمبر 2000 حيث كان ذلك الحدث دلالة على أن اتفاقية أوسلو و ما تلاها أصبحت أمام طريق مسدود .

لقد أدركت منظمة التحرير عندما ذهبت إلى أوسلو أنه لن يكون لها أي دور ما لم ترضخ للشروط الأمريكية - الإسرائيلية و في مقدمتها الاعتراف بإسرائيل كشريك تفاوضي، و بقرارات مجلس الأمن الأساسية التي تحدد - حسب رأي كيسنجر - المقدمات المنطقية للدبلوماسية (3) ، و بالرغم من دعم عرفات لصدام حسين في حرب الخليج الثانية ، فإن منظمة التحرير انتهت بالتوجه إلى أمريكا لتطلب وساطتها الدبلوماسية لأنه لم يعد أمامها أي طريق آخر مفتوح ،

(1) انظر : تشريل روبنبرغ ، مرجع سابق ، ص 296 .

(*) بعد هذا الاتفاق بحق منعطفا تاريخيا في مسار القضية الفلسطينية، فهو أول اتفاق يوقعه الفلسطينيون و الإسرائيليون ، و يتم بموجبه تنفيذ تسوية سلمية ، كما يعكس مدى التنازلات الهائلة التي قدمتها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية حتى تحصل على اتفاق شبيه في جوهره باتفاق كامب ديفد عام 1978 الذي وصفت موقّعه (أنور السادات) يوم ذاك بالخيانة و الاستسلام ، و دعت شعب مصر لإسقاطه و هذا يعكس مدى تراجع مشروع تحرير فلسطين ، كما كرس هذا الاتفاق الانفصال التام بين المسار الثنائي الفلسطيني - الإسرائيلي ، و مسارات المفاوضات العربية - الإسرائيلية الأخرى مما أفقدها القدرة على التنسيق في المواقف و العمل المشترك ، و تسارعت بعد ذلك وتيرة المفاوضات الأردنية - الإسرائيلية و التي أدت في نهايتها إلى عقد تسوية سلمية بين الجانبين في 26 أكتوبر 1994 و التي عرفت بمعاهدة " وادي عربة " ، أما المساران السوري و اللبناني فقد بقيا متعثرين .

لتفصيل أكثر حول اتفاق أوسلو و تداعياته، انظر : محسن محمد الصالح ، مرجع سابق ، ص 471 - 477.

(2) نفس المرجع ، ص 473

(3) هنري كيسنجر : هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية : نحو دبلوماسية للقرن الحادي و العشرين ، مرجع سابق ، ص 181.

و كان معظم ما اتفق عليه الإسرائيليون والفلسطينيون في أوصلو متوافقا مع نهج كامب ديفيد، بالبدء بفترة انتقالية مدتها خمس سنوات ، ثم الانتقال إلى مناقشة قضايا الوضع النهائي المتعلقة بالحدود ، السيادة ، الحد من التسلح ، اللاجئيين و القدس (1) ، إضافة إلى أن أهم ما تضمنه هذا الاتفاق هو الاعتراف الإسرائيلي بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني بعدما كان هذا الأمر من بين أهم عناصر التصلب والجمود في الموقف الإسرائيلي .

إن هذا التقدم في المسار الفلسطيني - الإسرائيلي كخطوة نحو تخفيف حدة الصراع العربي الإسرائيلي، و هذا المستوى الذي وصلت إليه فعالية الدبلوماسية الثنائية المباشرة، يجعلنا نتساءل عن مكانة الدور الأمريكي في هذه المرحلة من عملية السلام ، فقد لا تكون الولايات المتحدة فعلت الكثير من أجل تحقيق اتفاق أوصلو غير الإشراف على توقيعه ، لكن من جهة أخرى أرادت أن تبين أن الولايات المتحدة ستكون مستعدة و راغبة في تقديم يد المساعدة لتحقيق خطوات أبعده على طريق السلام العربي الإسرائيلي، و قد بادرت الولايات المتحدة بعد أوصلو إلى المساعدة على حشد دعم دولي بقيمة بليون دولار على مدى بضع سنوات لتنمية الضفة الغربية و قطاع غزة، و من ضمنها 500 مليون دولار من الولايات المتحدة الأمريكية (2).

بعد أوصلو شرعت كل من إسرائيل والأردن في إعداد اتفاق تمهيدي لمفاوضات سلام و بمساعدة أمريكية أحيانا من أجل التوصل إلى نص اتفاق لمعاهدة سلام بين الجانبين الأردني والإسرائيلي ، وفي 24 أكتوبر 1994 تم توقيع معاهدة السام المعروفة بمعاهدة وادي عربة بوجود الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ، وكانت الأردن قد أسقطت الادعاء بالضفة الغربية والقدس ، وبالتالي فإن المسائل المعقدة والمتعلقة أساسا بالأراضي بين إسرائيل والأردن لم تعد ذات شأن ، وقد وجد الملاحظون لـ: اتفاق وادي عربة نموذجا لكيفية التفاوض و حل النزاع ، فالطرفان تعامل احدهما مع الآخر باستقامة وبصورة مباشرة ، وقدا تنازلات متبادلة و اوجدوا مصالح مشتركة (3) ، أما الدور الأمريكي فلم يكن بارزا ، و تمثل في دفع مجرد و تحفيز الأردن على توقيع الاتفاقية عندما طلبت هذه الأخيرة من الولايات المتحدة شطب ديونها (4).

(1) ويليام كوانت ، مرجع سابق ، ص 594

(2) نفس المرجع ، ص 593.

(3) انظر: نفس المرجع ، ص ص 601 - 602 .

(4) انظر : جو ستورك ، إدارة كلينتون و القضية الفلسطينية ، في ميخائيل سليمان و آخرين ، مرجع سابق . ص 319.

إن اتفاقية أوسلو قد أبرزت جوانب و تفاصيل جديدة في السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط عموماً و تجاه الصراع خصوصاً، و ذلك من خلال طبيعة و حدود الدور الأمريكي في هذا المسار ، غير أن الاتجاه العام لهذه السياسة يدل دائماً على الاستمرارية في مقترب الولايات المتحدة حول سياستها نحو المنطقة و الصراع العربي الإسرائيلي وفق ما كانت عليه منذ انخراطها في السياسة الدولية ، و الدور الأمريكي في أوسلو أو في غيرها لا يخرج عن إطار سعيها من أجل تكييف الطموحات و الرؤى القومية العربية و الفلسطينية مع واقع السياسة و الأهداف الإستراتيجية الأمريكية – الإسرائيلية في المنطقة، و لقد كان النجاح الكبير لعملية أوسلو كما ترى فيه الولايات المتحدة و حسب المنظور الاستراتيجي الخاص بها أنه دليل على بداية نهاية الصراع بين الدول العربية و إسرائيل⁽¹⁾، و بالتالي فإنه سيخرج من حسابات و من الالتزامات السياسية الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط أكثر الصراعات تعقيداً و أخطرها تهديداً للاستقرار الإقليمي و لأمن المصالح الأمريكية ، و ربما هذا ما جعلها تبدو أقل اهتماماً بالوضع الإقليمي الشرق أوسطي بعد إنجاز أوسلو (على الأقل ظاهرياً) .

و في مقابل هذا الدور الأمريكي المتواضع (في أوسلو و وادي عربة) فقد كان للسياسة الخارجية الأمريكية نشاط على مستوى آخر تمثل في سعيها لتكريس جهودها الدبلوماسية على الخط السوري-اللبناني الإسرائيلي ، كما ضغطت من أجل إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل ، و جاء ذلك في إطار فكرة مشروع السوق الشرق أوسطية كركيزة أساسية لمسار السلام في الشرق الأوسط بين العرب و إسرائيل⁽²⁾، و في سياق تفسير الدور الأمريكي المتواضع في أوسلو و ما بعدها يرى ويليام كوانت William Quant أن الأزمة التي نشأت في البوسنة في بداية 1993 و التي تنامت مع تفكك يوغسلافيا قد خلقت عامل منافسة في تجاذب الاهتمام مع الشرق الأوسط ، و فيما كان بعضهم يأمل أن تأخذ أوروبا زمام القيادة في التعامل مع أزمة البوسنة ، فقد كان هناك ما يدعو إلى الشك في قدرة الأوروبيين على العمل معا بدون شيء من التدخل الأمريكي ، لذا فقد احتلت هذه الأزمة خلال الأشهر الأولى من حكم بيل كلينتون مركز الصدارة من الاهتمام الأمريكي ، إضافة إلى إشكالية كيفية التعامل مع روسيا في مثل هذا الطرف، و بعد الحرب الباردة — كما يبدو — و نظراً لأهمية قضايا الأمن الأوروبي في الإستراتيجية

(1) انظر : نفس المرجع ، ص 319 .

(2) حسين بوقارة : مشروع السوق الشرق أوسطية ، الخلفيات ، الواقع و الآفاق ، مجلة المفكر ، العدد الأول . جامعة بسكرة، مارس 2006، ص 196 .

الأمريكية ، و التي يقابلها شيء من الهدوء بعد حسم حرب الخليج في الشرق الأوسط ، لم يكن من الواضح ما إذا كان السلام العربي الإسرائيلي سيحتل مكانا مهما في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية (1) .

و على العموم فإنه بعد أوصلو تقدم مسار السلام العربي الإسرائيلي لكن ببطء شديد يُمكن أن نرجعه إلى قلة الاهتمام الأمريكي بالسياسة الخارجية عموما ، و لعب دور متواضع في الشرق الأوسط نتيجة الاهتمام و التركيز أكثر على حل القضايا و المشاكل الاقتصادية الأمريكية الداخلية بشكل خاص ، و بالمقابل كان هناك تقدم كبير على الصعيد العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية على مختلف الأصعدة حيث استمرت المساعدات العسكرية و الأمنية بمعدل ثلاثة مليار دولار سنويا على شكل هبات خالية من القيود ، كما تسلمت إسرائيل أسلحة تعتبر فائضة لدى الولايات المتحدة الأمريكية .

و سياسيا اعترفت الولايات المتحدة بأن القدس موحدة هي عاصمة إسرائيل ، كما جاء القانون الأمريكي لمكافحة الإرهاب عام 1995 لتعزيز مصالح إسرائيل و حمايتها من (الأعمال الإرهابية) التي تقوم بها بعض منظمات المقاومة الفلسطينية و على رأسها حركة المقاومة الإسلامية (حماس) (2) . و سوف نرى فيما يلي أن فكرة مكافحة الإرهاب قد شكلت الركيزة الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط و تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

المطلب الثالث : تفسير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بعد

أحداث 11 سبتمبر 2001.

بغض النظر على الملابس التي أدت إلى تفجيرات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية و كل ما قيل عن ذلك ، إلا أن تداعيات هذا الحدث كانت عميقة و خطيرة في نفس الوقت بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية ، عميقة لأنها المرة الأولى التي تتعرض فيها الولايات المتحدة إلى هجوم على أكبر رموزها الاقتصادية و العسكرية المتمثلة في مركز التجارة العالمي و البانتغون، و كاد الهجوم يصل إلى البيت الأبيض لو لم يتم إيقافه من قبل الطائرات الأمريكية قبل أن يصل إلى واشنطن. و خطيرة لأن الولايات المتحدة لا يمكن أن تتساهل مع

(1) انظر : ويليام كوانت ، مرجع سابق ، ص 586.

(2) انظر : عبد الله هوادف ، مرجع سابق ، ص ص 113 - 114.

تهديدات من هذا النوع و على هذه الدرجة من الخطورة ، و كان الرئيس الجمهوري الأسبق رتشارد نيكسون قد صرح منذ أكثر من ثلاثة عقود قبل هذه التفجيرات أنه:

"على أعدائنا أعداء الولايات المتحدة أن يدركوا أننا نتحول إلى حمقى إذا ضربت مصالحنا، بحيث يصعب التنبؤ بما قد نقوم به بما لدينا من قوة تدميرية غير تقليدية، و عندها فإنهم سوف ينحنون خوفا منا " (1)

خاصة و أن المتهم الأول من جراء هذه التفجيرات هم العرب و المسلمين ، و قد حدث أن الولايات المتحدة قد أعلنت على لسان رئيسها أنها ستقود حربا صليبية على أعدائها ولو أن بوش كان قد تراجع عن ذلك من خلال كلامه في تصريح لاحق .

لقد غيرت هجمات 11 سبتمبر 2001 معطيات الخريطة الجيوسياسية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وهو ما دفع واشنطن إلى إعادة تعريف توجهات سياستها الخارجية (2)، و وجدت في هذه الأحداث فرصتها لتبرير سياستها الخارجية الجديدة تحت مسمى الحرب على الإرهاب و أن من ليس معنا فهو ضدنا (3)، و في هذا السياق يرى كيسنجر أن الصراع العربي الإسرائيلي يسير جنبا إلى جنب مع تحدي الإرهاب ، و يتصل به بشكل جزئي (*) ، و كانت الولايات المتحدة في أيامها الأولى من إدارة جورج وولكر بوش قد اتخذت موقفا متحفظا من قضية الصراع العربي الإسرائيلي ، و كانت مصر على أن يضيق الطرفان خلافاهما قبل معاودة الوساطة الأمريكية، لقناعتها بأن النشاط الدبلوماسي الأمريكي المكثف — و الذي أظهر باستمرار أن الولايات المتحدة حليف لإسرائيل و ليست وسيط نزيه في حل الصراع — ساهم في الوصول إلى المأزق و اندلاع الانتفاضة الثالثة في العام 2000 . و بعد 11 سبتمبر 2001 أعطيت الأولوية للحرب على الإرهاب ، لكن مع تفاقم العنف في الشرق الأوسط عادت الوساطة الأمريكية إلى الاهتمام إلى العملية الدبلوماسية (4) بعد حالة الانكفاء الذي عرفته منذ مؤتمر مدريد

(1) محمد أحمد النابلسي ، **الثلاثاء الأسود : خلفية الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية** ، الطبعة الأولى . دار الفكر، دمشق ، سوريا ، 2002. ص 345.

(2) Eric Ngayen, **La Politique Etrangère Des Etats-Unis Depuis 1945**. 01^{er} Edition , Studyrama, France, 2004. p184.

(3) مصطفى بخوش ، **تأثيرات 11 سبتمبر على السياسة الخارجية الأمريكية** ، مجلة المفكر ، مرجع سابق ، ص 178 .

(4) انظر حول الربط بين الصراع الفلسطيني الإسرائيلي و الحركات الجهادية (الإرهابية) : **Eric Ngayen, Op.Cit, P 184** .

(4) هنري كيسنجر : **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية : نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين** ، مرجع سابق. ص 309.

للسلام ، و ذلك بعد أن تأكد لها أمن مصالحها النفطية و أن إسرائيل بعد حرب الخليج الثانية قد أصبحت أكثر أمنا.

أعدت الأوضاع الدولية و الإقليمية التي أدت بالولايات المتحدة إلى انتهاج سياسة الحرب على الإرهاب حساسية الصراع العربي الإسرائيلي بالنسبة للمصالح القومية الأمريكية في إطار الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي التي أكدت أن :

"التراع الفلسطيني الإسرائيلي حساس نظرا إلى حجم المعاناة الإنسانية و إلى العلاقات الأمريكية الوثيقة مع إسرائيل و مع دول عربية رئيسة ، و أيضا بسبب أهمية تلك المنطقة للأولويات العالمية الأخرى للولايات المتحدة"⁽¹⁾

و لقد عادت الولايات المتحدة مرة أخرى إلى الاهتمام بمعالجة الصراع العربي الإسرائيلي في وقت كانت الانتفاضة الفلسطينية قد عرفت أشد مراحلها ، و كان قد قابلها رد فعل إسرائيلي أعنف^(*) ، مما يدل على أن الوضع قد بلغ درجة كبيرة من الخطورة التي تستدعي جهد دبلوماسي كبير من أجل التخفيف من حدة التصعيد بين الجانبين، بحيث يجب أن تراعي حقوق الشعب الفلسطيني و يتم كبح التصعيد الإسرائيلي العنيف ، و إذا كانت الولايات المتحدة ستشرك نفسها في مسعى دبلوماسي من هذا المستوى و بهذا التحدي، فهل سيفسر توسطها في عملية السلام في المنطقة و في هذه الفترة بأنه نتيجة سياسة الحرب على الإرهاب أم أنه محاولة جديدة نابعة من مبادئ أمريكية مألوفة و من توجهاتها العالمية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة؟، و يرى هنري كيسنجر أن الذي يحدد الإجابة عن هذا التساؤل هو فرص التطور السلمي في المنطقة و كذلك فرص أمريكا و حربها ضد الإرهاب إلى حد كبير⁽²⁾.

تمحورت الرؤية الأمريكية لتسوية الصراع و إقامة السلام في الشرق الأوسط في هذه المرحلة حول نقطتين أساسيتين، الأولى هي الموافقة على قيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل بحيث تتعايشان بأمن و سلام وفقا للتوجهات الأمريكية ، أما الثانية فهي إلقاء جانب من المسؤولية على أطراف الصراع في التوصل إلى إيجاد أرضيات مشتركة لحل مسألتهم المختلفة ، و قد تضمنت

(1) انظر: وثيقة: إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية 2002. المصدر:

(*) استغلت إسرائيل أحداث 11 سبتمبر 2001 و إعلان الحرب الأمريكية على الإرهاب لتضع هي بدورها المقاومة والشعب الفلسطيني في خانة الإرهابيين، وربطت قيامها بالعديد من العمليات العسكرية الإجرامية ضد الشعب الفلسطيني بالحرب الجديدة على الإرهاب ، و أن ذلك من مقتضيات الدفاع عن الأمن الإسرائيلي ، و تعتبر مجزرة جنين من أهم الشواهد على ذلك ، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما حاصرت رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات بحجة وقف الإرهاب، كما تبرأت من الاتفاقات السابقة و اشترطت أن يكون التفاوض حول الانسحاب إلى ما قبل 28 سبتمبر 2001.

(2) انظر : هنري كيسنجر : هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية : نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين ، مرجع سابق. ص 314 - 315.

الوثيقة الخاصة بإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2002 هاتين النقطتين بشكل واضح و مفصل ، و سنذكر ذلك هنا لأهميته:

"لن يكون هناك سلام لأي طرف من دون الحرية للطرفين ، و أمريكا تبقى ملتزمة بقيام فلسطين مستقلة و ديمقراطية ، تعيش إلى جانب إسرائيل في سلام و أمن، و الفلسطينيون مثلهم مثل الشعوب الأخرى يستحقون حكومة تخدم مصالحهم و تسمع إلى أصواتهم، و الولايات المتحدة ستواصل تشجيع جميع الأطراف على تحمل مسؤولياتهم فيما تسعى إلى تسوية عادلة و شاملة للتراع،... و إذا قام الفلسطينيون باعتراف الديمقراطية و حكم القانون، و واجهوا الفساد و رفضوا الإرهاب بحزم ، يمكنهم الاعتماد على دعم أمريكا لإقامة دولة فلسطينية ، و لإسرائيل أيضا مصلحة كبيرة في قيام فلسطين ديمقراطية، لذلك تواصل الولايات المتحدة الأمريكية حض الزعماء الإسرائيليين على اتخاذ خطوات ملموسة لدعم نشوء دولة فلسطينية قابلة للحياة، و تتسم بالمصادقية ، و في حين أي تقدم نحو الأمن، على القوات الإسرائيلية أن تنسحب كلياً إلى موقعها لما قبل 28 سبتمبر 2000 ، و على النشاطات الاستيطانية في الأراضي المحتلة أن تتوقف ... ، و يمكن للولايات المتحدة أن تلعب دوراً أساسياً و لكن في نهاية المطاف لا يمكن أن يتحقق السلام الدائم إلا عندما يحل الإسرائيليون و الفلسطينيون مسائلهم و ينهون التراع فيما بينهم"⁽¹⁾.

و رغم ما يبدو عليه الموقف الأمريكي و تصوره لحل الصراع من أنه يسعى فعليا إلى تحقيق بعض الأهداف المهمة و الملموسة للفلسطينيين ، إلا أن هذه الوثيقة تتجاهل في واقع الأمر أهم القضايا و الحقوق الفلسطينية التي تجعل الصراع من المستحيل أن ينتهي ، حيث لا إشارة إلى حق اللاجئين في العودة، و لا إشارة إلى قضية القدس، و لا حل لقضية الأسرى ، و لا انسحاب إلى حدود 1948 و لا حدود 1967، بل إن الانسحاب الذي اقترحتة الولايات المتحدة يهدم كل جهود عملية السلام السابقة، و يُبقي على التأزم في الوضع الفلسطيني الإسرائيلي كما هو. إن تبني هذه الرؤية من قبل الولايات المتحدة يوحي بأنه بعد 11 سبتمبر 2001 ستراجع أمريكا سياستها الخارجية، خاصة في ارتباطها بأزمة الشرق الأوسط الأساسية التي تتعلق بالصراع

⁽¹⁾ وثيقة : إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية 2002، مرجع سابق.

العربي الإسرائيلي، غير أن التطورات التي حصلت كانت محيية للآمال ، فالولايات المتحدة استمرت في تأييدها اللامشروط لإسرائيل، بل عملت و لأول مرة على ضم فصائل المقاومة الفلسطينية التحررية إلى قائمة المنظمات الإرهابية ، و استعملت حق الاعتراض أو التهديد باستعماله داخل مجلس الأمن لمنع إرسال قوات لحماية الفلسطينيين أو تشكيل لجنة أممية لتقصي الحقائق و التحقيق في الجرائم الإسرائيلية شبه اليومية ضد الشعب الفلسطيني، زيادة على الاعتراف الأمريكي الرسمي بأن القدس عاصمة إسرائيل و هو ما يعتبر انحراف خطير و جديد بالنسبة لدورها كراعية للسلام في المنطقة ، و خرق لقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بقضية الصراع العربي الإسرائيلي، أضف إلى ذلك استمرار تقديم الدعم المالي و العسكري للطرف الإسرائيلي . كل هذا أفرغ الدور الحيادي الأمريكي كوسيط لحل الصراع من كل دلالاته⁽¹⁾، و في المقابل و بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم (1397) في 12 مارس 2002^(*) ، و الذي يوضح مستقبل الصراع مع دولة فلسطينية تتعايش إلى جانب إسرائيل، غير أن هذا القرار لم يضع جدولا زمنيا لذلك و لم يتخذ طابعا إلزاميا لإجبار إسرائيل على الانسحاب، كما لم يحدد شكل الدولة الفلسطينية ولا حدودها .

بعد نحو ثلاثة أشهر و نصف قدمت الولايات المتحدة على إثر القرار 1397 رؤيتها العملية للتسوية السلمية ، و وضعت شروطا تعتبر مستحيلة التحقيق للوصول إلى قيام الدولة الفلسطينية، حيث طالبت بداية بوقف الانتفاضة الفلسطينية وسيطرة السلطة على الأوضاع ، ثم إصلاح السلطة و مؤسساتها ، و تغيير القيادة الفلسطينية بما فيها ياسر عرفات⁽²⁾ ، و لم تعكس هذه الرؤية الأمريكية في واقع الأمر إلا شيئا واحدا هو غياب الولايات المتحدة عن معرفة واقع الصراع، و جهلها بالطرق و السبل الممكنة لتسويته نتيجة تورطها في أفغانستان و استعدادها للحرب على العراق، و بالتالي فإن قضية الصراع ليس ضمن أولوياتها حاليا ، أو أنها لا ترغب عمليا في إيجاد حل للقضية الفلسطينية ، لذا لم تعكس توجهات الأمن القومي الأمريكي النظرية واقع سياساتها العملية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، و من ثم يبدو أن الولايات المتحدة لا تتحرك على أساس الحقائق الموضوعية الموجودة على أرض الواقع بل على أساس الانعكاسات والتأثيرات التي تتركها

(1) إدريس لكريني ، مرجع سابق ، ص 44.

(*) حول تفاصيل هذا القرار، انظر : جورج بول و دوغلاس بول ، مرجع سابق ، ص ص 342 - 343.

(2) محسن محمد صالح ، مرجع سبق ، ص 494.

هذه الحقائق على مصالحها، و كلما كانت هذه المصالح ملحة و طارئة سمت مرتبتها على سلم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية (1).

لقد ساهمت تداعيات 11 سبتمبر 2001 في ترسيخ هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي وأعطتها هامش أكبر من المناورة للسيطرة على النظم الإقليمية ، فباسم مكافحة الإرهاب تبنت أمريكا الاستراتيجيات الاستباقية و الوقائية في سياستها الخارجية، و صار بإمكانها التدخل في أي مكان من العالم تحت مبررات الدفاع عن مصالحها ومصالح حلفائها منع ظهور بؤر جديدة لرعاية الإرهاب الذي يتهدها ، و في هذا الإطار يعتبر غزو العراق واحتلاله في أبريل 2003 ضمن هذه التفسيرات الأمريكية الجديدة ، فإخراج العراق من معادلة توازن القوى العربي الإسرائيلي و القضاء على أي تهديد لإسرائيل يمكن أن يأتي من الجبهة الشرقية وتفاديا لإمكانية تكرار القصف العراقي الصاروخي لإسرائيل، يعتبر من صميم المصالح الأمريكية الإسرائيلية التي أصبحت أكثر انسجاماً.

و لو أردنا توسيع دائرة قراءتنا لخريطة التفاعلات الإقليمية التي لها روابط وثيقة بالمنطقة العربية و الصراع العربي الإسرائيلي، لأمكن رصد ناتج الضغوط الأمريكية في قلب آسيا بعد غزو أفغانستان ، حيث نتج عن ذلك تقارب هندي - باكستاني بفعل أمريكي ، وأدى التقارب الهندي الإسرائيلي إلى تقارب باكستاني - إسرائيلي، و هو ما ظهرت أخباره في التصريحات الإسرائيلية و الباكستانية و زيارات متبادلة تتعلق بدعم العلاقات بينهما، و بسبب ذلك أجّلت باكستان (الدولة الإسلامية) الاعتراف الكامل بفلسطين حين قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بحسب التصريحات الباكستانية، و هي خطوة لم تكن متوقعة (2)، لكن ما حدث يمكن تفسيره في إطار الضغوط الأمريكية على باكستان من خلال إقناعها بالتوازي مع التوافق الهندي - الإسرائيلي ، و لا شك أن هذا يصب في دعم مجمل السياسات الأمريكية و تنفيذ مخططاتها في المنطقة العربية و الشرق الأوسط الكبير (*)، و دعم إسرائيل بما يجعلها القوة الإقليمية الأولى التي لا تنافس عريياً على الأقل، مما يؤهلها لقيامها بدور الوكيل الرسمي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط بعد استمرار تقزيم الصراع العربي الإسرائيلي و تقليص الطرف العربي إلى أبعد ما تستطيع.

(1) إدريس لكربي ، مرجع سبق ، ص 45.

(2) جمال زهران ، مرجع سابق ، ص 191.

(*) حول مفهوم الشرق الأوسط الكبير، انظر: أحمد ثابت، الشرق الأوسط الكبير، نقلا عن :

<http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/03/article01.shtml>

إذن رغم أن ما يفترض بالسياسة الخارجية الأمريكية أن تكون عليه هو العمل على تقليل احتمالات ومسببات زعزعة الاستقرار العام في الشرق الأوسط و ليس هناك خطوة لبلوغ هذا الهدف أكثر ضرورة للولايات المتحدة — و هي تعمل باسم و من أجل مصالحها الخاصة و الواضحة في المنطقة — من أن تضع بقوة إمكانيات نفوذها ذات الشأن وراء حملة جادة لحل القضية الفلسطينية يرضي القومية الفلسطينية و يضمن بقاء إسرائيل وأمنها⁽¹⁾. إلا أنها استمرت في الوقوف إلى الجانب الإسرائيلي كما في السابق ، بل و أكثر من ذلك فهي تفسر الجرائم الإسرائيلية على أنها دفاع عن النفس ، في حين تفسر المقاومة الفلسطينية للاحتلال على أنها إرهاب تجب محاربه بأي وسيلة ممكنة و اعتبرت ذلك من صميم تكامل المصالح الأمريكية و الإسرائيلية .

و حسب برادلي ثاير :

"... فإن الولايات المتحدة محقة في وقوفها إلى جانب إسرائيل ضد الإرهابيين الفلسطينيين ، فإسرائيل حليف أهم بكثير مما يمكن أن تنتظر الولايات المتحدة من السلطة الفلسطينية .. و على الرغم من بعض المشاكل العرضية^(*) فإن العلاقة التي تربط إسرائيل بالولايات المتحدة الأمريكية علاقة وطيدة و ينبغي أن تكون كذلك بالطبع لأن علاقة من هذا القبيل تخدم مصالح كلا الطرفين⁽²⁾ .

و هذه أهم نقطة يعتمد عليها محللو السياسة الخارجية الأمريكية لفهم و تفسير استمرار التحالف الأمريكي الإسرائيلي و الوقوف الأمريكي اللامشروط إلى جانب الطرف الإسرائيلي في جميع محاولات دفع عملية السلام و التسوية السلمية للصراع ، و في ذات الوقت كان ذلك أهم أسباب و عوامل فشل جميع مشاريع العملية السلمية لحل الصراع العربي الإسرائيلي .

عموما و من خلال ما تناولناه حول أهم مظاهر السياسة الخارجية الأمريكية و حول الصراع العربي الإسرائيلي في ظل التغيرات النسقية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة و أثر هذه التغيرات على واقع السياسة الخارجية الأمريكية و الصراع العربي الإسرائيلي على السواء ، تبرز أهمية القيمة التفسيرية للمتغيرات النسقية في دراستنا على ضوء ما تم التطرق إليه في سياق حديثنا

(1) دان تشيرجي ، مرجع سابق ، ص 294.

(*) نظرا لأهمية أمريكا المشروع الإسرائيلي في المنطقة فإنه من الأنسب ألا تكون هناك مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة بالنسبة لإسرائيل ، وفي المرات القليلة التي حدثت فيها خلافات علنية بين البلدين ، ثبت أن إسرائيل كانت الأقدر على تطويع و احتواء الخلاف و سحب الموقف الأمريكي من جديد لصالحها . انظر: حسن نافعة ، مرجع سابق ، ص 76-77.

(2) - برادلي ثاير ، مرجع سابق ، ص 93.

عن مختلف الجوانب و العوامل الخارجية التي ساهمت بشكل واضح في تحديد طبيعة هذه السياسة الأمريكية في ظل التغيرات الدولية الجديدة.

ورغم أهمية هذه التفسيرات النسقية الخارجية في دراستنا و مكانتها في فهم و تفسير جانب مهم من السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، فإن هذه الأخيرة لها مصادرها في النظام السياسي الداخلي و الحياة السياسية المحلية الأمريكية التي تصنع ضمنها قرارات هذه السياسة قبل أن توجه إلى بيئتها الخارجية ، و خاصة في بلد ديمقراطي مثل الولايات المتحدة الأمريكية.